## المبحث الثانى
## نقد وتقييم فحوي خطاب البشري بشأن الديمقراطية

**تمهيد:**

نري أن أهم الأطروحات التي تضمنها خطاب البشري بشأن الديمقراطية في حقبة ٢٣ يوليو هي فى المطالب الآتية :

- عملية التغيير الثوري في ثورة ٢٣ يوليو.
- أزمة نظام ٢٣ يوليو.
- تقييم مفهوم الديمقراطية للبشري في إطار المنهج الإسلامي .

## المطلب الأول

## نقد وتقييم عملية التغيير الثوري في ثورة ٢٣ يوليو

تناول البشري تحليل عملية التغيير الثوري لثورة ٢٣ يوليو، بتقسيمه عملية التغيير الثوري إلي شطرين غير منفصلين :

- الشطر الأول : مرحلة ضرب وتصفية قوائم النظام السياسي القديم، وفيها يري أن الثورة اجتازت هذه المرحلة بنجاح، بإزاحتها كافة القوي السياسية القائمة من الساحة السياسية – والتى تشمل "الملك" و"الوفد" و"كافة القوى الحزبية الأخرى"، واستطاعت أن تنفرد وتهيمن علي السلطة السياسية في يسر وسهولة .
- والشطر الثاني: مرحلة حسم الصراع بين قوي التغيير الثوري حول حصة كل منها في صيغة التوازن الجديدة، فيري أن طرفي الصراع كانا في :« قيادة حركة الضباط الأحرار» كطرف، و«الأحزاب الشعبية»- التي تشمل الإخوان والشيوعيين، ومصر الفتاة، والحزب الوطني الجديد، وبعض عناصر الوفد الشابة- فى الطرف الآخر؛ بحسبانه أن«الأحزاب الشعبية» ضمن القوي الثورية نفسها . ويرى أن في هذا الصراع أزاحت قيادة الحركة ( مجلس قيادة الثورة ) جميع الأحزاب الشعبية من المجال السياسي، وانفردت بالسلطة وبالهيمنة علي المجال السياسي وعلي مقدرات الأمة . أما عن الصراع داخل "مجلس قيادة الثورة" - فيما بين أعضاء المجلس - يرى "البشرى" فيما يحسبه أن الزعيم "جمال عبد الناصر" انفرد بالهيمنة على القرار السياسى وعلى كل مقدرات المجلس، واستمر في هيمنته علي السلطة السياسية بعد توليه رئاسة الجمهورية وانتقال السلطة من "المجلس" إلي "رئاسة الجمهورية"، بمقتضي دستور ١٩٥٦ .

ومما تقدم نصل إلى أن صحة رؤية "البشرى" لمسألة صراع قوى ثورة ٢٣ يوليو على السلطة تتوقف على صحة الأسس والافتراضات التى بنى عليها رؤيته، والتى تحددها الإجابة على تساؤلين فى الثلاث نقاط التالية :

- هل الأحزاب الشعبية ضمن قوي ثورة ٢٣ يوليو؟
- ما هى أطراف قوي ثورة ٢٣ يوليو ومسار الصراع فيما بينها ؟ .
- الأفكار التي استخلصها البشري من التجربة الناصرية

**أولاً : هل الأحزاب الشعبية ضمن قوي ثورة ٢٣ يوليو ؟**

اعتبر البشري «الأحزاب الشعبية» - وهي : الإخوان، والشيوعيون، ومصر الفتاة، والحزب الوطني الجديد، وبعض شباب الوفد- من قوي الثورة، بما يعني أنها شاركت في ثورة ٢٣ يوليو ضمن تنظيم الضباط الأحرار، ومن ثم، إعتبر أن الصراع بين :« قيادة تنظيم الضباط الأحرار» وبين «الأحزاب الشعبية» هو صراع فيما بين قوي التغيير الثوري حول حصة كل منها في صيغة التوازن الجديدة، كتب البشري : «.. وأفاد ذلك أن القسم الغالب من الصراع بعد ٢٣ يوليو، انصرف إلي وضع الصيغة الجديدة بين القوي الثورية نفسها، انصرف إلي العلاقة بين قيادة الحركة وبين الإخوان والشيوعيين ومصر الفتاة والحزب الوطني الجديد وغيرهم من عناصر الوفد الشابة، وجاءت المواجهة في أساسها بين قيادة الحركة وبين هؤلاء، وهم جميعا من قوي الثورة »([1]).

ويظهر هنا خلط في رؤية البشري بين القوة الثورية الوحيدة التي قامت بالثورة ليلة ٢٣ يوليو- وهي «تنظيم الضباط الأحرار»- وبين " قوي المعارضة " التي كانت أحد عناصر النظام الليبرالي الملكي، وتشمل الأحزاب الشعبية، ويأتى الخلط فيما يبدو من اعتقاد البشرى فيما يحسبه، من أن أعضاء تنظيم الضباط الأحرار، قد تأثروا بمبادىء وشعارات وأهداف وطنية واجتماعية منبعها أو مصدرها الأحزاب الشعبية، وأن ذلك يترتب عليه نتيجة لازمة، ألا وهى : أن نجاح تنظيم الضباط الأحرار فى الوصول للسلطة يعنى تحوُّل الأحزاب الشعبية فى التو واللحظة إلى قوى ثورية، هكذا بخبطة لازب، من هنا وصف "البشري" الصراع بين قيادة الثورة وبين الأحزاب الشعبية باعتباره صراعا فيما بين عناصر القوي الثورية، وأن نتيجة هذا الصراع تحدد حصة كل منها في صيغة التوازن الجديدة .

ومن ناحية أخري : إذا نظرنا إلي هذه الأحزاب الشعبية لنري فيما إذا كانت تنتهج الأسلوب الثوري ؛ أم أنها كانت أحد عناصر النظام الليبرالي الرجعي، مع اقتصرنا على جماعة الإخوان باعتبارها أهم هذه الأحزاب كما نوهنا سابقا، فإننا نجد فى مضمون ما كتبه البشري في أدبياته ما يثبت أن جماعة الإخوان تنتمي إلي الفكر المحافظ بامتياز، وأنها أحد عناصر النظام الليبرالي الملكي السابق، الذي ثارت عليه حركة الضباط الأحرار، وليست بأي حال ضمن القوي الثورية . وذلك مما عرضه البشري من أحداث ووقائع تاريخية، وكيف كان تحليليه وتقويمه لها يؤكد هذا المعنى، وذلك في الآتي :

- ذكر البشري أن شدة ولاء "حسن البنا" - مؤسس الحركة –"للملك" كانت منذ بداية تأسيسه للحركة، وذلك فى سلوكياته اليومية، فكان أثناء عمله بالتدريس، يختار موضوعات في دروس الإملاء يتوخَّى فيها الثناء علي الملك والنظام الملكي حتي

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليومرجع سابق ص ٧٠ .

أنه حين قام الملك بزيارة مدينة الإسماعيلية قام بدفع العمال للتجمع لتحيته . الأمر الذي دفع أحد مسئولي الشرطة بالمدينة لكتابة تقرير يشيد فيه بأثر الجماعة الروحي، واقترح علي الحكومة تشجيعها والعمل علي تعميم فروعها في البلاد ([1]).

● كشف البشري عن انتهاج جماعة الإخوان الفكر المحافظ، وذكر مما كتبته مجلة النذير الناطقة باسم الجماعة، فى توضيحها لرؤية الجماعة بشأن الدستور، تقول :« ما كان لجماعة الإخوان المسلمين أن تنكر الاحترام الواجب للدستور، بوصفه نظام الحكم المقرر في مصر، ولا أن تحاول الطعن فيه، أو إثارة الناس ضده وحضّهم علي كراهيته، ما كان لها أن تفعل ذلك وهي جماعة مؤمنة مخلصة، تعلم أن إهاجة الحماسة ثورة، وأن الثورة فتنة، وأن الفتنة في النار»( [2] ) . كذلك فيما كتبه "حسن البنا" في مقال يدعو فيه الجماعة إلي دخول البرلمان: « إن الدستور بروحه وأهدافه العامة، لا يتناقض مع القرآن من حيث الشوري وتقرير سلطة الأمة وكفالة الحريات، وأن ما يحتاج لتعديل منه يمكن أن يُعَدَّل بالطريقة التي رسمها الدستور ذاته». ويُعلِّق البشري : بأن في هذا ما يؤكد علي المنهج الإصلاحي للإخوان ( [3] ).

● كشف البشري عن أن أسلوب جماعة الإخوان في ممارستها السياسية، لم تخرج عن إطار النظام الليبرالي الملكي، وفقا لأحكام ومقتضيات اللعبة الديمقراطية التي قررها دستور ١٩٢٣، وأنها مارست نفس الألاعيب السياسية التي كانت تمارسها باقي الأحزاب السياسية في إطار المنافسة الحزبية للوصول للسلطة . وفي ذلك ذكر البشري كيف أن حسن البنا - مرشد الإخوان - حين قرر ترشيح نفسه في البرلمان عام ١٩٤٢، تنازل عن هذا الترشيح نظير أن تطلق «حكومة الوفد» يده في المُضِي في دعوته، مع تركه ميدان السياسة، وذلك في صفقة سياسية بينه وبين مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد، حتي اذا ما أُقِيلَت حكومة الوفد، وجاءت حكومة أخري رجع حسن البنا - ومعه الإخوان- إلي سابق عهده "بالسياسية" منقلباً علي الوفد ومعلناً الخصومة معه ( [4] ) .

● يُلخِّص البشري مواقف حسن البنا زعيم الإخوان - والجماعة من ورائه - بأنها كانت دائما لصالح «السراي» وحكومات الأقلية، وأن تحركه السياسي كان ضد الوفد والتنظيمات الشيوعية وضد الاتجاهات الاشتراكية، ففي عام ١٩٤٦ عندما بلغت الجماعة ذروة انتشارها وانطلاقها، بلغ عداؤها للوفد ذروته ووصل إلي حد الاشتباك في الطرقات مع مظاهرات الوفديين والشيوعيين، ويحكي أحمد حسين: «أن الإخوان في هذه الفترة خاصموا الوفد وخاصمهم، فبدأ الاحتكاك بين الطرفين،

---

[1] تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ – مرجع سابق ص ١٠٩ .
[2] نفس المرجع ص ١٢٤ .
[3] نفس المرجع – نفس الصفحة .
[4] نفس المرجع ص ١١٦ .

وبدأ الصدام علي طول الخط، وكان طبيعيا أن تقف الحكومة الي جوار الإخوان المسلمين في كل صدام يقع بينهم وبين الوفد، بل كانت تحميهم وتشد من أزرهم » . وخلال العام ذاته اتجه الإخوان في نشاطهم السياسي إلي أساليب العنف والضرب والتدمير فيما يقع في المظاهرات والتجمعات من اشتباكات، وفي يوم ٦ يوليو وقع صدام بين الإخوان والوفد في بورسعيد، استعمل فيه الإخوان الرصاص وألقوا ثلاث قنابل، وأسفر الحادث عن قتل واحد من خصومهم وإصابة ٣٥، فتجمع الكثيرون علي دار الإخوان وأشعلوا الحريق فيه وفي ناديهم الرياضي، وحوصر المرشد العام بأحد المساجد هناك، لكنه استطاع النجاة من الخطر » ( [1] ).

**ثانياً : ما هى أطراف قوي ثورة ٢٣ يوليو ومسار الصراع فيما بينها ؟**

ليس هناك أي جدوي من محاولة إثبات ما هو بديهى، وليس هناك ما هو أكثر بديهية من أن القوي الثورية هي القوة التي قامت بالثورة ليلة ٢٣ يوليو، والتى هى "تنظيم الضباط الأحرار"، ومن ثم يمكننا طرح مسار الصراع علي السلطة، فيما بين قوي الثورة داخل "تنظيم الضباط الأحرار"، وهي علي ثلاث مستويات كالآتى:

- المستوي الأول للصراع بين قيادة التنظيم وعناصر التنظيم .
- المستوي الثاني للصراع داخل قيادة التنظيم .
- المستوي الثالث: الصراع داخل الجهاز الإدارى للدولة

**المستوي الأول للصراع بين قيادة التنظيم وعناصر التنظيم :**

عَوَّل البشري في تناوله لهذه المسألة علي تأثير العلاقة التنظيمية العسكرية والبيئة العسكرية علي ثقافة وسلوكيات الضباط الأحرار بما يفيد خفوت النزوع الديمقراطي لديهم، وهو ما يوحي بخفوت النزعة الاستقلالية في الرأي، نتيجة لتأثير تطبيق قواعد الضبط والربط والخضوع الرئاسي، باعتبارهما من مقتضيات العمل العسكري.

ولما كان تأثير الحياة العسكرية بعناصرها المتعددة مثل : "الضبط والربط" و "الخضوع الرئاسي"، هي تأثيرات غير وجوبية، ويختلف تأثيرها حسب مدة تعرُّض الشخص لهذه التأثيرات «أي مدة خدمته بالجيش وقدراته واستعداده النفسي لقبولها . فكان علي "البشري" أن يُقدِّم مؤشرات ووقائع مادية تثبت تأثير هذه العوامل علي مجموعة الضباط الأحرار خاصةً وأننا أمام حالة استثنائية لضباط

[1] نفس المرجع ص ١٤١ .

تمرَّدوا علي " الضبط والربط" و "الخضوع الرئاسي"، وقاموا بالانقلاب علي نظام الجيش ونظام الدولة ؛ ليفرضوا إرادتهم علي الجيش وعلي الدولة .

وما كشفته أحداث ووقائع الصراع بين القاعدة العريضة من ضباط التنظيم وبين القيادة العليا للجيش، والتي هي نفسها قيادة الثورة، تكفى لتحديد الحجم الحقيقي لهذه التأثيرات ؛ بما يُثبت ضعف هذه التأثيرات إن لم يكن إنعدامها، مثل ظهور حركة سلاح المدفعية وسلاح الفرسان داخل تنظيم الضباط الأحرار، وجاء فيما ذكره البشرى أن الحركة ظهرت في صورة تيار معارض لقيادة الثورة، منتقدا لتصرفات عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومطالباً بتكوين قيادة جديدة، عن طريق الانتخابات الحرة وذلك فى سلاح المدفعية . ثم ظهر مثل ذلك في سلاح الفرسان والمشاة . بالإضافة إلى أن أعضاء اللجنة التأسيسية من ضباط الفرسان، تقدموا بطلب إلي القائد العام محمد نجيب لإنشاء هيئة للضباط الأحرار، وتكوين رئاسة لها بالانتخاب من مندوبي الأسلحة، علي أن تعتبر هذه الهيئة في مجموعها كبرلمان . فلم تستجب قيادة الثورة . وما لبث أن أصدرت قراراً بإلغاء تنظيم الضباط الأحرار، لأنه إستنفد أغراضه، وما أن أدرك الضباط أنهم يُبعدون عن مهامهم الثورية، حتى تجمعوا وازداد تمسُّكهم بالتنظيم، ونشط بعضهم يستنقذ التنظيم . وفي هذه الظروف قُبض علي البعض، وأُودعوا سجن الأجانب ثم تطورت الأمور وتطورت الأحداث إلي ما أدي إلي اعتقال الكثيرين منهم، ومحاكمتهم بواسطة مجلس قيادة الثورة، واستبعاد الآخرين خارج الجيش بنقلهم إلي وظائف مدنية، وكانت هذه كلمة النهاية لتنظيم الضباط الأحرار ( [1] ).

**المستوي الثاني للصراع داخل قيادة التنظيم :**

في إطار تركز السلطة داخل قيادة التنظيم - كأمر طبيعي باعتبار أن إدارة الأمور وشئون السلطة في أي تنظيم سياسي، لابد أن يكون من خلال قيادته العليا – يري البشري فيما يحسبه أن الزعيم جمال عبد الناصر انفرد بالهيمنة علي السلطة وعلي مقاليد الأمور داخل التنظيم- سواء كان «اللجنة التأسيسية» أو «مجلس قيادة الثورة» وسوف نتناول هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية :

- المدخل المثالي الأخلاقي في عرض القضية.
- براهين البشري لإثبات انفراد عبد الناصر بالسلطة داخل قيادة الثورة.
- تأثير الاختلاف الأيديولوجي للضباط الأحرار والشلليات.

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ٧٨ .

**١ ـ المدخل المثالي الأخلاقي في عرض القضية :**

قدم البشري رؤيته في قضية الصراع علي السلطة، والتي يحسب أنها تتمحور حول انفراد عبد الناصر بالهيمنة علي القرار السياسي وكل مقدرات السلطة من المدخل المثالي الأخلاقي، كتب البشري: « إن مطالعة وقائع الثورة خلال عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤، يكشف عن ازدياد السلطة الفردية لجمال عبدالناصر، مع تقدم انتصار مجلس الثورة علي معارضيه من الأحزاب المختلفة، ومع أن الغالبية الغالبة في مجلس القيادة وقفوا مع عبد الناصر منذ نهايات ١٩٥٢ في مواجهة الحركة الحزبية، وكان بعضهم كالبغدادي أكثر حدة من عبدالناصر في هذه المواجهة، فإن دور الغالبية كان يضعف ويتردي داخل المجلس، بقدر ما كانوا يقوون ويتغلبون علي الحركة الحزبية خارج المجلس، وأن غلاة المخاصمين للحركة الحزبية داخل مجلس القيادة، كان ينتظره مصير خصمهم نفسه، ضعفاً بضعف، وترديا بتردٍ، وتصفية بتصفية، لقد بقوا في مجلس القيادة، ولكن أعنَّة السلطة أفلتت من المجلس بوصفه التنظيمي إلي رئاسة المجلس بوصفها الزعامي، وضعف دور أعضاء المجلس المشاركين في صنع القرار»([١]).

طرح البشري القضية هنا، من المدخل الفلسفي المثالي الأخلاقي . بما يوحى بأن انفراد عبد الناصر بالسلطة داخل المجلس جاء نتيجة تكاتف أعضاء المجلس علي الإطاحة بالحركة الحزبية، أى أن الإطاحة بالديمقراطية من مجلسهم هذا، وانفراد عبدالناصر بالسلطة هو جزاء عادل وقصاص فورى بما اقترفوه من ذنب بإطاحتهم بالحركة الحزبية وبالديمقراطية وانفرادهم بالسلطة . فجاء جزاؤهم من نفس نوع الجرم الذي ارتكبوه . وليتجرعوا من نفس الكأس التي أذاقوا بها غيرهم .

ويلاحظ هنا : أن البشري طرح فكرة مثالية أخلاقية، ليحرك بها وجدان وعاطفة المتلقي، لتكون بديلة للأدلة التاريخية التي كان عليه أن يُقدِّمها لإثبات صحَّة رأيه . حتى أنه ذكر مسألة انفراد عبد الناصر بالسلطة داخل مجلس قيادة الثورة ؛ دون تقديم أدلة قاطعة تثبت صحة رأيه، واكتفى بتقديم تصوره الذاتى عن المسألة وأن ذلك قد نما خلال ثلاث مراحل حددها بثلاثة تواريخ :

- **التاريخ الأول :** ١٩ يناير ١٩٥٣ يوم تعيينه نائبا لرئيس المجلس .
- **التاريخ الثاني:** ١٨ يونيو ١٩٥٣ وفيه صار عبد الناصر وزيرا للداخلية محل "سليمان حافظ" ـ كما صار "عبدالحكيم عامر" قائدا عاما للجيش بدلا من "محمد نجيب" الذي صار رئيسا للجمهورية، كذلك عُيِّن بعض أعضاء المجلس وزراء كالبغدادي وصلاح سالم وغيرهم .
- **التاريخ الثالث :** فبراير/ مارس ١٩٥٤ وشهدت هذه الفترة احتدام الأزمة السياسية، وظهر اختلاف أعضاء مجلس القيادة فيما بينهم أثناء الاجتماعات،

---

[١] نفس المرجع ص ٨٣ .

وكانت اقتراحاتهم المتناثرة تؤكد ذلك، وأن حالة من السأم والملل وروح الانقسام والرغبة في الانسحاب شاعت في الأعضاء ؛ حتى كاد المجلس أن يتفكك . هنا ظهر عبدالناصر كمحرك حقيقي للأحداث، وطلب تفويضه من المجلس في التصرف في مواجهة الأحداث السريعة، وكان يتخذ من الإجراءات ما لا يعلم عنه الأعضاء إلا مؤخرا، وغالبهم كان يصوت في المجلس في جانبه، ويذكر البغدادي: أن المجلس أصبح بذلك جمال عبد الناصر([1]).

بالنظر الي التواريخ الثلاثة أو المراحل الثلاثة كما حددها البشري، نجد أن التاريخ الأول لا يضيف شيئا لعبد الناصر، طالما أن تعيينه نائبا للرئيس، لم يترتب عليه حصوله علي سلطة أو نفوذ تزيد عن سلطة أو نفوذ أي عضو آخر في المجلس. أما في التاريخ الثاني وفيه وُزِّعَت السلطات أو الحقائب الوزارية فيما بين أعضاء المجلس . فإننا نري أن عبد الحكيم عامر بتوليه القيادة العامة للجيش قد حصل علي السلطة الأقوي ؛ باعتبار وضع الجيش وسلطة قائده في هذه الفترة الاستثنائية ـ التي لا تقارن بأي حال مع سلطة وزير الداخلية جمال عبدالناصر، ومن ثم فهو تاريخ انفراد عبدالحكيم عامر بالسيطرة علي الجيش، وأول خطوة في مسار فرض سيطرته علي الدولة .

التاريخ الثالث وفيه يُصَوِّر "البشري" حالة وسلوك "مجلس قيادة الثورة" في مواجهة أزمة سياسية شديدة . وهي صورة أشبه بحالة إحباط أو انهيار لأعضاء المجلس : "اختلاف الأعضاء فيما بينهم، روح الانقسام والسأم والملل، والرغبة في الانسحاب" ؛ حتي كاد المجلس أن يتفكك . في هذه الحالة التي يقترب فيها الجميع من حالة الانهيار، يكون صاحب الكلمة العليا المسموعة، والتي تحظي علي ثقة هؤلاء المنكوبين المحبطين، هو من يملك الثبات ورباطة الجأش والقدرة علي التفكير السليم وسرعة التصرف المناسب . فكان رجل هذا الموقف الزعيم جمال عبد الناصر ؛ إلا أن هذه القصة التي عرضها البشري كشفت لنا عن أمرين :

- أحدهما يهمنا هنا- في مسألة الديمقراطية داخل مجلس قيادة الثورة - وهو: أن أعضاء مجلس قيادة الثورة هم من كانوا يملكون ويمارسون سلطة صناعة القرار السياسي في المجلس . وليس"جمال عبدالناصر" . وأن تفويضهم له كان لمواجهة أحداث هذه الأزمة الطارئة علي سبيل الاستثناء، وهو ما استدعي سرد هذه القصة . فلو أنه كان المهيمن علي المجلس وقراراته السياسية، فلماذا إذن طلب من المجلس تفويضه في هذه الأزمة؟!.
- الأمر الآخر: حقيقة قدرات وإمكانات عبد الناصر في التصرف حيال الأزمات التي يكاد ينهار أمامها الجميع حتي يصبح هذا المجلس في الصورة التي صاغها "البغدادي" في قوله: « لقد أصبح المجلس بذلك هو جمال عبدالناصر» . ومن ثم

---

[1] نفس المرجع ص ٨٤ .

لم يكن موقف عبد الناصر هذا يعني "الزعامة" والسلطة الفردية ؛ بقدر ما يعني التصدر لواجب وطني أحجم وتقاعس عنه الآخرون.

**٢ - براهين البشري لإثبات انفراد عبد الناصر بالسلطة داخل قيادة الثورة :**

قدَّم البشرى ثلاثة أمثلة باعتبارها الدليل القاطع والفاصل، علي انفراد عبد الناصر بالقرار السياسي والهيمنة علي مقدرات قيادة الثورة . ويلاحظ أن البشري في نظرته للقيادتين « الهيئة التأسيسية ومن بعدها مجلس قيادة الثورة»، لم يُفرِّق بينهما . باعتبار أن أعضاء القيادة الأولي هم أنفسهم أعضاء القيادة الثانية، وكذلك التشابه من ناحية أسلوب وفلسفة وآليات العمل السياسى سواء في أسلوب اتخاذ القرار الجماعى أو في إدارة الشئون الأخري حتى يكون الفرق مجرد تغيير اسم القيادة من «الهيئة التأسيسية» إلي «مجلس قيادة الثورة» . ومن ثم جاء كل ما قدمه من تحليل ونقد لإحداهما بإعتباره ينطبق علي الأخري . كما أن ما قدمه من أمثلة للتدليل علي انفراد «عبدالناصر» بالقرار السياسي والهيمنة علي مقدرات القيادة في «الهيئة التأسيسية» ينطبق أيضا علي مجلس قيادة الثورة .

**في المثال الأول** كتب البشري : «**يُقال** مثلا أن عبدالناصر هو من أدخل "أنور السادات" التنظيم، ووضعه في الهيئة التأسيسية، رغم عدم موافقة الأغلبية في الهيئة علي ذلك»( [١] ). يطرح البشري في هذا المثال خبراً مشكوكا في صحته، لأنه استهل الخبر بكلمة : " **يُقال**" بما يعني: أنه لم يتأكد من مصدر الخبر ولا مدي صحته باتباع الأسلوب العلمي المنهجي، ومن ثم لا يصح أن تُبني أي نتيجة علي خبر مشكوك فيه . الأكثر من ذلك أن البشري ذكر ما يناقض هذا الخبر في نفس الكتاب الذي نشر فيه الخبر، وذلك فيما كتبه: « ولم تستطع – اللجنة التأسيسية – استنباط أسلوب تنظيمي محدد لتشكيل اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار، ولا لانضمام الأعضاء لمجلس القيادة من بعد، ويبدو أنه تم في مناسبته السياسية والتاريخية، بنوع من التراضي والقبول العام أو عدم الممانعة، في كل حالة بعينها، هكذا دخل أنور السادات في اللجنة التأسيسية مباشرة ولم يكن من قبل من الضباط الأحرار عند تكوينه عام ١٩٤٩، وهكذا انضم عبدالمنعم أمين في القيادة مباشرة عشية الثورة، وهكذا خرج "عبدالمنعم عبدالرؤوف" قبل الثورة» ( [٢] ).

**المثال الثاني :** إن عبد الناصر قام بتخطيط وتنفيذ محاولة لاغتيال اللواء "حسين سري" مدير سلاح الحدود، دون تشاور، وأشرك معه بعض الضباط الأحرار، الأمر الذي عَرَّضه لمناقشة ونقد عنيف من البغدادي لانفراده بعمل قد يتحمل مغبته الجميع، واضطر عبدالناصر أن يطرح الثقة بنفسه كرئيس للهيئة التأسيسية ( [٣] ).

---

[١] نفس المرجع ص ٦٠ .
[٢] نفس المرجع ص ٨١ .
[٣] نفس المرجع ص ٦٠ – ٦١ .

ونرى : إذا كان «البشري» يجد في هذا الموقف، دليلا علي انفراد عبد الناصر بالقرار داخل "الهيئة التأسيسية"، فإنه علي العكس، قد يكون دليلا علي ديمقراطية القرار داخل "الهيئة"، فقد وُوجه عبد الناصر بنقد ومعارضة شديدة، من سلوكه هذا، حتي فرض عليه الموقف أن يطرح الثقة بنفسه كرئيس للهيئة، وفي هذا المثال، لم يرفض عبد الناصر النقد، ولم يصرخ ويقول: «أنا القائد .. أنا الزعيم .. أنا صاحب القرار.. لا يحق لأحد انتقادي» ؛ ولكن على العكس، أحسَّ بالخطأ ورأي أن عليه أن يتنازل لغيره عن رئاسة الهيئة . ومن ناحية أخري فإننا قد لا نري وصف سلوك عبد الناصر هذا بأنه انفراد برأيه، بقدر ما أنه يوصف كتصرف شخصي فيه اندفاع وتهوُّر، وعدم تقدير لما يُمكن أن يترتب عليه من أضرار للتنظيم بأكمله .

ويلاحظ هنا، كيف أن نزعة الاندفاع والتهوُّر، والتي أري أنها كانت سائدة في جميع ضباط التنظيم – بدليل طبيعة وماهية التنظيم السري وأهدافه التي تعني المخاطرة بحياتهم – هي ما تجعلنا نتفهم كيف أمكن لهؤلاء الضباط أن يتسامحوا مع سلوك عبدالناصر هذا، باعتبارهم جميعًا تتملكهم هذه النزعة .

**المثال الثالث :** حين تم تعجيل موعد القيام بالحركة يوم ٢٣ يوليو، وأصبح الوقت – كما يذكر البشري – لا يسمح باجتماعات اللجنة التأسيسية والاستماع إلي مناقشاتها الطويلة، وأن الموقف أصبح في حاجة إلي قائد واحد فقط يحسم الأمور، لذا لم تعقد اللجنة اجتماعاً آخر عقب يوم ١٩ يوليو – أي قبل أربعة أيام فقط من قيام الحركة – وانفرد عبد الناصر منذ ذلك الحين بالقيادة والتوجيه ولم يَعنِ هذا بطبيعة الحال انقطاع صلات عبدالناصر بأعضاء اللجنة، بل كان يتصل بهم أفراداً ومجموعات صغيرة للتشاور .

ثم يؤكد البشرى على مقولة: "إن تَحَمُّله المسئولية والانفراد بإصدار القرارات، كان يتمشي تمامًا مع طبيعة شخصيته وحبه للرئاسة . ويري البشري: أن السبب التنظيمي للموضوع يظل هو الأساس، وهو ما به فوَّضت الهيئة رئيسها للقيام بدور «القائد الأوحد» ، أما تحليل الباحث للقصة التي جاءت في هذا المثال : أن القصة تُصوِّر المشاهد الأخيرة لحالة وسلوكيات أعضاء "اللجنة التأسيسية" في الأيام الأخيرة قُبَيلَ العملية العسكرية، لتنفيذ الانقلاب العسكري مباشرة . ويظهر في هذه المشاهد طبيعة وماهية العملية المقدمون على تنفيذها، بإعتبارها عملية عسكرية فى الأساس يتسيَّد فيها البعد العسكري . فجاء مثلا: وقف كافة الاجتماعات قُبَيل العملية، تولي إدارة العملية «قائد واحد» .

ونري أن ترشيح "جمال عبدالناصر" لقيادة هذه العملية، لم يكن لاعتبار الأقدمية؛ بقدر ما أنه الأكثر علما وكفاءة عسكرية - لحصوله علي فرقة «أركان حرب» علاوة علي أنه كان يعمل مدرسا في "كلية أركان حرب" وهي أعلي معهد

عسكري في مصر . ولم يكن من أعضاء اللجنة التأسيسية من هو حاصل علي هذه الفرقة خلاف عبدالناصر سوي عبدالحكيم عامر - من هنا تكون المقولة المنوَّه عنها: "غير موضوعية" . أما تعليق البشري بعبارة: «إن السبب التنظيمي الموضوعي . إلخ»، نري أنها جملة مبهمة غير مفهومة ؛ فماذا يعنى البشرى " بالسبب التنظيمي" ؟. هل هو «العلاقات التنظيمية» والتي يري أنها علاقة قائد آمر بمقودين مأمورين ؟. أم أن دواعي هذا الموقف يحتاج من التنظيم ما يستدعي ذلك؟.

ونضيف هنا رأى اللواء "محمد نجيب" رئيس مجلس قيادة الثورة، والذى يؤكد فيه أن القرار داخل مجلس قيادة الثورة، كان قراراً جماعياً لا ينفرد عبدالناصر بالهيمنة عليه ؛ قد يكون الرأي الحاسم والقاطع لهذه القضية، كتب "محمد نجيب" : « وبدأنا نعانى من إزدواج السلطات . وبدأت أشعر بالضعف أمام الأغلبية فى المجلس . وبدأت أشعر أننى لا أمارس سلطاتى كما يجب . لقد كنا قد اتفقنا قبل الثورة على أن تصدر القرارات بالأغلبية، وهو ما نُفِّذ بعد الثورة ؛ ولكن كان معنى ذلك أن المجلس هو الذى يحكم فعلاً، بينما أنا المسئول عن هذه القرارات حسب نصوص الدستور المؤقت، ورفضت هذا الوضع، وطالبت إما بممارست سلطاتى كاملة، وإما أستقيل، وكانت هذه المطالبة بداية الخلافات الحادة بينى وبين باقى أعضاء المجلس »([1]).

الخلاصة : أن ما قدمه البشري فى هذه الأمثلة الثلاثة – والتى اقتصر عليها - بحسبانه يقدِّم الأدلة والأسانيد لإثبات هيمنة عبد الناصر علي قرارات مجلس قيادة الثورة، ليست فى حقيقتها أدلة وبراهين قاطعة حاسمة تُثبت هذا الأمر، بقدر ما أنها تُثبت عكس هذا الأمر .

**٣ - تأثير الاختلاف الأيديولوجي للضباط الأحرار ونشأت الشُلليَّات :**

على الرغم من أهمية ما ذكره البشري في مسألة التباين الأيديولوجي داخل تنظيم الضباط الأحرار-[ بأن التنظيم يتكوَّن من مجموعات مختلفة من الضباط، كانت تنطوى علي عناصر من اتجاهات سياسية متباينة . وأن عبدالناصر قام بربط هذه المجموعات - "المختلفة أيديولوجيا" - في كيان سياسي واحد، وذلك بتجميعهم حول أهداف عامة، يمكن أن يلتقي عليها الجميع، بصرف النظر عن المشرب السياسي، وكانت هي الأهداف الستة التي أشرنا إليها ]– ( [2] )، إلا أنه تجاهل تأثير هذا التباين الأيديولوجى، على العملية السياسية فى نظام ثورة ٢٣ يوليو . والتى يرى الباحث أنه كان لها التأثير الأكبر فى كل خطوة من خطوات العملية

---

[1] "محمد نجيب" – مذكرات "محمد نجيب" "كنت رئيساً لمصر" – المكتب المصرى الحديث ط ١ ١٩٨٤ ص ٢٠٨ .

[2] نفس المرجع ص ٥٧ .

السياسية فى نظام ثورة ٢٣ يوليو . فإذا كان التقاء الضباط الأحرار حول المبادئ والأهداف الستة – وهي مجموعة من المبادئ والأهداف العامة- قد حققت المرحلة الأولي من أهداف التنظيم، ألا وهو الإطاحة بالنظام السياسي القائم والاستيلاء علي السلطة، فإن المرحلة التالية، وهي مرحلة تحقيق باقي الأهداف الأخري، كانت تحتاج إلي اتفاق جديد فيما بينهم، سواء على أولوية الأهداف أو المنهج أوالأسلوب أو البرنامج الذي يحقق هذه الأهداف . وهو ما يعني: الاتفاق علي مشروع سياسي وأيديولوجي واحد للتنظيم . وهو الأمر الذي تجنَّبت قيادة التنظيم الخوض فيه – كما نوهنا – خوفا من الإختلاف . ذلك أن اختلاف الآراء والرؤي داخل التيار الفكري الأيديولوجي الواحد، عند وضع مشروع قومي والنهج الذي يناسبه، هو أمر مرغوب فيه، لأنه يُغطِّى ويُكَمِّل كل الأبعاد والجوانب المتعددة للمشروع ؛ في حين أنه علي العكس، يكون اختلاف الآراء فيما بين التيارات الفكرية المختلفة أيديولوجياً عند اجتماعها لنفس الغرض، يسبب الإنقسام والفرقة وعدم التلاقي، لأن الأسس والأركان المطلوب تحديدها للمشروع القومي، لا يمكن أن تلتقي عليها التيارات السياسية المتباينة . من هنا يظهر لنا المنبع والمصدر الحقيقي للصراع فيما بين قوى الثورة داخل مجلس قيادة الثورة .

ومن هذه الزاوية يتبين لنا كيف نجحت ثورة ٢٥ يناير في تجميع كافة القوى والتيارات السياسية لإسقاط "مبارك"، وذلك برفعها شعارات وأهداف عامة لا يختلف عليها أي من هذه التيارات أو القوى السياسية: "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"؛ إلا أنها اختلفت فيما بينها بمجرد إسقاط "مبارك" وبعد وصول الإخوان للحكم علي المشروع السياسي والنهج المناسب لتحقيق أهداف الثورة .

وعلي الرغم من أهمية هذه المسألة فإن البشري لم يتناول في أدبياته مسألة تأثير هذا التباين الأيديولوجي على مسار الصراع على السلطة، أو في مسار التغيير الثوري . فإذا كان البشري ذكر كيف أمكن أن يجتمع كل من "خالد محي الدين" من اقصي اليسار والمعتنق للفكر الماركسي مع "عبد المنعم عبد الرؤوف" من اقصي اليمين الليبرالي والمعتنق للفكر الإخواني بمجلس واحد - وذلك في إطار الأهداف العامة المحددة في الأهداف الستة - فإنه لم يذكر هل كان يمكن أن يستمر اجتماعهما معا في هذا المجلس، حتى وإن كان في إطار الديمقراطية والقرار الجماعي؟! . ومن ثم كان التخلص منهما معاً أي من كلا التيارين . أقصي اليمين الليبرالي المتمثل في الإخوان وأقصي اليسار المتمثل في التيار الماركسي .

وقد ذكر البشري أن التخلص من "عبد المنعم عبد الرؤوف" جاء – كما نوهنا سابقاً- بالاتفاق فيما بين أعضاء "اللجنة التأسيسية" . أما التخلص من "خالد محي الدين" فقد ذكر أنه جاء في أزمة ١٩٥٤، عندما قرر المجلس مد فترة الانتقال باستثناء "خالد محي الدين"، الذي عارض القرار متمسكاً بإعادة الحياة النيابية، فأُعفِيَ من عضوية المجلس، حرصا علي أن يكون صدور القرار بالإجماع ؛ إلا

أننا نري أن رأي البشري في هذه القصة - بأن إخراج "خالد محيي الدين" من المجلس جاء للحرص علي صدور القرار بالإجماع - هو أمر يحتاج إلي إثبات . لأن إصدار قرارات المجلس، كان قد تقرر ليكون بالأغلبية المطلقة – ٥٠% +١ – كأحد المبادئ المقررة والحاكمة لسير أعمال المجلس – وهو أمر منطقي، لاعتبار اختلاف المشارب السياسية لأعضاء المجلس، مما يعني صعوبة – ولا أقول استحالة – الإجماع علي رأي أو وجهة نظر واحدة . بالإضافة إلى أنه لم تُحدد قرارات معينة يُشترط إصدارها بالإجماع، وأخري يكفي صدورها بالأغلبية المطلقة ؛ الأمر الذي يُسقط هذا التفسير.

ونري أن التفسير الأكثر ملاءمة للموقف، أن إخراجه من المجلس جاء لنفس السبب الذي أُخرج به "عبدالمنعم عبدالرؤوف" – وهما يمثلان الاتجاهان المتطرفان بالمجلس – وهو الصراع علي السلطة، وأن معيار التكتلات داخل المجلس كان «الانتماء الأيديولوجي» . وإذا استعرضنا التيارات السياسية المتبقية داخل المجلس- بعد إقصاء التيار الإخواني والتيار الماركسي – نجد التيار الليبرالي، علاوة علي التيار الاشتراكي الراديكالي الذي يتشكل من أفكار حركة مصر الفتاة . بمعنى: أن البشري لم يكشف عن وجود صراع أوتنافس علي السلطة بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، وقدَّم تبريرات مختلفة لإقصاء الأعضاء المنتمين لكلا التيارين المتطرفين - «الإخواني والماركسي» - وكذلك إقصاء «محمد نجيب» رئيس مجلس قيادة الثورة الذي حل محله جمال عبدالناصر. وهو ما توصَّل إليه " بكر مصباح" في بحثه : بأنه طالما لم يكن للتنظيم المذكور وعلى رأسه أعضاء الهيئة التأسيسية الذين أصبحوا فيما بعد أعضاء مجلس قيادة الثورة، لم يكن لهم عقيدة سياسية معينة، وإنما كان لهم فكر سياسي انبثقت عنه المبادئ الستة المعروفة. لذا كانت بينهم اتجاهات سياسية متباينة كما سنري، جمع بينهم في مرحلة الإعداد للثورة هدف مرحلي مشترك، هو تغيير النظام السياسي القديم، ومنهج عمل واحد اتسم بالتدرج السلمي لبلوغ هذا الهدف ؛ فقد انقسم المجلس إلى اتجاهين :

**الاتجاه الأول : الاتجاه الديمقراطي الليبرالي :**

وكان أنصار هذا الاتجاه من بين أعضاء مجلس الثورة، وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب، ويمثلون القلة، وكانوا يعتقدون أن أهداف الثورة محدودة بتطهير الحياة السياسية وإقامة حكم ديمقراطي سليم، وإجراء انتخابات نزيهة تسمح بعودة الحياة النيابية الصحيحة والحكم الدستوري. وأن دور مجلس الثورة في كل ذلك يجب ألا تتعدى الإشراف الشكلي لتنفيذ ما سبق، ولم يكن يتصور احدهم أنه – أي المجلس – سيكون هو السلطة الفعلية في الدولة التي تحدد مستقبل النظام السياسي. وقد أفصح عن ذلك بجلاء "محمد نجيب" حيث يقول : "أبعد ما وصلت عليه هو أن يتحول أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى مدنيين يباشرون مسئولياتهم كسياسيين بعيداً عن صفوف الجيش."

ولكن وقبل أن نستطرد في بيان خصائص الاتجاه الديمقراطي الليبرالي، كما بيَّنه "محمد نجيب"، تجدر الإشارة، إلى أنه، أي "محمد نجيب" بحكم رتبته العسكرية العالية لم يكن على اتصال وثيق بأعضاء تنظيم الضباط الأحرار، كما أنه بحكم سنه لم يكن ينتمي إلى جيلهم، وسنرى ذلك في الصراع بينه وبينهم.

يحدد "محمد نجيب" أبعاد الصراع وأسبابه فيقول: " لم يكن الخلاف بيني وبين جمال عبد الناصر ومجلس الثورة صراعاً على السلطة كما سبق وردد بعض الكتاب والمجتهدين، بل كان خلافاً مبدئياً: هل يستمر العسكريون في الحكم ؟ ."

**الاتجاه الثاني : الاتجاه الديمقراطي الاشتراكي :**

وكان يمثله في مجلس قيادة الثورة جمال عبد الناصر، وغالبية أعضاء المجلس وقد أفصح جمال عبد الناصر منذ البداية عن مبادئ هذا الاتجاه ومنهاجه في تحقيق أهداف الثورة وكان واضحا، فجاء في خطاب له ألقاه في ١٩٥٣/٢/٢٣ قوله : "لقد رأيتم كيف زيَّف الاستعمار، ديمقراطيتنا فكانت مسخاً وتمويها، وكيف حارب محاولاتنا لإقامة حياة دستورية، فرأينا سلسلة من المهازل تمثل باسم الدستور."

في هذا هجوم صريح على تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر قبل الثورة . وفي خطاب آخر ألقاه في ١٩٥٣/٤/٩ حدد فيه الأبعاد الاجتماعية والسياسية للثورة فقال : "إن أعدى أعدائنا يتمثل في ثالوث كريه : هو الظلم الاجتماعي، والاستبداد السياسي والاحتلال البريطاني" ( [١] ).

**المستوي الثالث للصراع داخل الجهاز الإدارى للدولة :**

وبالرغم مما أعلنه البشري، من أن الصراع بين القوي الثورية، قد انحسم في الصيغة التي أقرها الدستور ١٩٥٦، والتي تركز كافة سلطات الدولة في يد رئيس الجمهورية – الزعيم جمال عبدالناصر – رغم ذلك كتب : « وهكذا يظهر جليا أنه كان ثمة سلطتان في مصر سلطة دستورية تتمثل في رئيس الدولة، وسلطة فعلية تتمثل في رئاسة القوات المسلحة، وذلك إذا أردنا أن نستعير التعبير القديم الذي استخدمه «أحمد لطفي السيد» في بداية القرن العشرين عن السلطة الشرعية والسلطة الفعلية، وهذه السلطة الفعلية لم تكن محصورة في القوات المسلحة ونشاطاتها، وإنما امتدت إلي خارجها بالتعاون مع المخابرات العامة.. إلخ»( [٢] ). ونستطيع أن نتفهم معني ومدلول عبارة البشري في الآتي:

---

[١] تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/ ١٩٧٦ – مرجع سابق ص ٢٤١ – ٢٤٤ .

[٢] نفس المرجع ص ١٨٣ .

- إن الجيش المصري – تحت قيادة عبدالحكيم عامر – شَكَّل قوة سياسية وكيانا تنظيميا منفصلا عن الجهاز الإدارى للدولة، وفرض إرادته وسلطانه علي الدولة ؛ أشبه بما فعله جيش الاحتلال البريطاني بالدولة المصرية .
- فى المسكوت عنه، أن دستور ١٩٥٦ يتشابه مع دستور ١٩٢٣، فى الصيغة السياسية التي توافقت عليها لجنة إعداد دستور ١٩٢٣، حين غفلت عن أهم القوي الفاعلة، وهي الاحتلال . نجد نفس الأمر حدث مع دستور ١٩٥٦، حين وضعت القوي الثورية المنوطة بوضع الدستور، صيغة سياسية تركز كافة سلطات الدولة في يد رئيس الدولة، وغفلت في نفس الوقت عن تكوين الجيش قوة سياسية فاعلة مستقلة عن الدولة.
- مثلما لم يكن في المستطاع الإقرار بسلطة الاحتلال البريطاني كقوة سياسية فعلية علي أرض الواقع، في الصيغة السياسية لدستور ١٩٢٣، باعتبارها سلطة غير شرعية . طالما لا يوجد أي سند شرعي يبيح لجيش الغزاة احتلال أرض المعمورة. كذلك لم يكن هناك أي سند شرعي يبيح للجيش المصري – تحت قيادة عبدالحكيم عامر – الانفصال عن الهيكل التنظيمي للدولة، وتشكيل قوة وسلطة سياسية تفرض إرادتها وسلطانها علي الدولة.
- إن الجيش المصرى بقيادة المشير عامر كانت له« السلطة الفعلية»، وكانت " شلّة المشير" تمارس سلطاتها وتفرض إرادتها علي الدولة من خلال الجهاز الإداري للدولة لتكسب الشرعية . بالضبط كما كان هو الحال في عصر الاحتلال، حين كانت كل سياسات الاحتلال التي تحقق مصالحه، تخرج من القنوات الشرعية للدولة، وتُنَفَّذ من خلال الجهاز الإداري للدولة لتكتسب الشرعية .

من هنا، تبلورت صورة العلاقة بين القيادتين «السياسية والعسكرية» . الأولي تحاول أن تمارس سلطاتها الدستورية، باعتبارها السلطة الشرعية المنوطة بأعباء الحكم في البلاد، والثانية تفرض سلطانها وإرادتها علي الدولة، بما يتعارض ويتقاطع مع وظائف الأولي . الأمر الذي خلق أسبابا تدعو للصراع بين القيادتين، وهو ما حدث بالفعل وسوف نتعرض لجوانب هذه القضية في بنود تالية.

**ثالثاً : نقد الأفكار التي استخلصها البشري من التجربة الناصرية**

طرح البشري في خطابه بشأن الديمقراطية، عدة أفكار باعتبارها خبرات استخلصها من التجربة الناصرية، وقدم هذه الأفكار في صياغة، تبدو وكأنها مبادئ أو نظريات سياسية . ونري أن نكتفي بعرض فكرتين حتي يمكننا أن نستوفيهما بالتحليل والنقد وذلك من خلال النقطتين التاليتين :

- نقد فكرة علاقة التلازم بين "الديمقراطية السياسية" و"الاستقلال" .
- نقد فكرة العلاقة بين التكوينات الجمعية والزعامة الفردية.

**١ - : نقد فكرة علاقة التلازم بين "الديمقراطية السياسية" و"الاستقلال"**

تتلخص فكرة البشرى فى ضرورة انتهاج الدولة نظاما ديمقراطيا ليبراليا، كشرط لازم لتحقيق الاستقلال الوطني أو المحافظة عليه، وأن الإطاحة بالديمقراطية الليبرالية، تفتح الباب أمام فقد الاستقلال الوطني كنتيجة لازمة . وقد وضع البشري فكرته بإعتباره إستخلصها من التجربة التاريخية المصرية، والتى تشمل ثلاث مراحل تاريخية :

- مرحلة حكم الخديوي إسماعيل وحتي ثورة يوليو ١٩٥٢
- مرحلة الناصرية .
- مرحلة هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ .

**أ- مرحلة حكم الخديوي إسماعيل: حتي ثورة يوليو ١٩٥٢ :**

انطلق البشري لطرح فكرته : بوجود علاقة تلازم بين "الديمقراطية السياسية" و"الاستقلال" . من مدخل تأويله لشعار:"مصر للمصريين" - الذى رفعه المصريين وقتما كانت مصر مستقلة وتملك السيادة الكاملة علي أرضها تحت حكم الخديوي إسماعيل – بأنهم فيما يحسبه كانوا يمزجون بين «المطلب الديمقراطي» و«المطلب الوطني» علي أساس أن حكم المصريين لأنفسهم سوف يتكفَّل بالإطاحة بالنفوذ الأجنبي علي اختلاف صوره ([1]) وقد حسب أن هذه الفكرة قد ترسَّخت في أذهان المصريين، لتصبح بديهة من البديهيات . حتي إذا ما سقطت مصر تحت نير الاحتلال وفقدت سيادتها . حسب البشري أن هذه الفكرة يمكن تطبيقها في مرحلة الإستعمار، بحسبانه أن النضال الديمقراطي هو نضال وطني بالضرورة واللزوم ؛ وأن غالبية المصريين يعتقدون أن ضرب الديمقراطية يصل إلي مرتبة الخيانة العظمي، وأنه يمهد للتعاون مع الإنجليز.

ويلاحظ أن فكرة البشري هذه تقوم على محورين أو أمرين :

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية – مرجع سابق ص ١٣٩ .

- **الأمر الأول :** أنه خلط بين مرحلتين تاريخيتين مختلفتين تمام الاختلاف : مرحلة «مصر المستقلة صاحبة السيادة والسلطة علي أرضها»، ومرحلة « مصر بعد أن فقدت سيادتها وسقطت تحت سيطرة وهيمنة جيش الأعداء» . وكأن الفكرة التي تبلورت في مرحلة الاستقلال – في شعار مصر للمصريين – يُمكن أن تكون صالحة تماما للمرحلة الاستعمارية، هكذا بخبطة لازب!! . هذا علي الرغم من أن هذا الكلام يتناقض مع ما أعلنه من تبنِّه لمبدأ فحواه : « أن أي فكرة أو مبدأ أو قاعدة، خرجت من مجتمع في أوضاع وظروف محددة، لتؤدي وظيفة إصلاحية لهذا المجتمع. فإن وظيفة هذه «الفكرة – أو المبدأ أو القاعدة – تتغير عند تطبيقها في مجتمع آخر . أو نفس المجتمع ؛ إذا ما تغيَّرت أوضاعه وظروفه عن تلك الأوضاع والظروف التي خرجت منها تلك الفكرة – أو المبدأ أو القاعدة » . ذلك لأن اختلاف المقدمات – "وهي هنا الأوضاع والظروف المحيطة بالمجتمع" – يؤدي إلي اختلاف النتائج، أي أن «الديمقراطية» التي كان لها وظيفة إصلاحية في أوضاع وظروف الدولة المستقلة، قد يُصبح لها وظيفة مفسدة مخربة في أوضاع وظروف دولة تحت الاستعمار.

ومن ثم، فإن الديمقراطية التي كانت مطلبا إصلاحيا ووطنيا في مرحلة الاستقلال، حين كان الخديوي إسماعيل يملك مقاليد الأمور له السلطة والسلطان علي البلاد والعباد – وحيث ظهرت الحركة العرابية كاستجابة تمثل مطالب المصريين، من مشاركة في صنع القرار السياسي أو مراجعة للميزانية وترشيد إنفاق الحكومة والسراي وغيرها - لم تعُد كذلك . بعد أن فرض جيش الغزاة سلطانه وإرادته علي البلاد والعباد بقوة السلاح والعتاد، فبأي منطق يتكلم المصريون عن الديمقراطية، بعد أن أصبح منطق القوة والسلاح، هو المنطق السائد الذي فرضته سلطة الاحتلال علي واقع الحياة المصرية ؟! . هل يتكلم المصريون بمنطق الديمقراطية والعقل أم بمنطق السلاح والمقاومة، وهي اللغة التي يفهمها جيش الغزاة المستعمر؟! .

هناك صعوبة في هضم فكرة : « الجمع بين مطلبي الديمقراطية والاستقلال» - كما عرضها البشري- إلا إذا : «وضحنا كيف أن المطالبة بالديمقراطية هذه، جاءت بعد فترة من حكم الاحتلال، تغيرت فيها كثير من الأوضاع، أهمها تغيير النخبة الحاكمة للمجتمع المصري، من نخبة وطنية من أنصار الحركة العرابية – كانت تسعي لتحقيق المصلحة الوطنية التي لخصتها في شعار «مصر للمصريين» - لتصبح نخبة الطبقة الارستقراطية من كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين، التى كانت تتطلع إلي مكانة سياسية بالمواءمة والتوافق مع الملك وسلطة الاحتلال، بهدف تحقيق مصلحتها الطبقية . حتي جاء تناولها للمسألة

الوطنية والمتمثلة في الاستقلال، وكأنها تغطي به مطالبها الانتهازية الطبقية ومطامعها السياسية.

- **الأمر الثانى :** رأى البشري فى مسألة :« أن" النضال الديمقراطي" هو "نضال وطني" بالضرورة واللزوم ؛ وأن غالبية المصريين يعتقدون أن ضرب الديمقراطية يصل إلي مرتبة الخيانة العظمي » ؛ حتي توصل في النهاية إلي مقولته بوجوب التلازم بين الحركتين الوطنية والديمقراطية . وهنا نجد خلط آخر، بين ماهية "النضال الديمقراطى" وبين ماهية "النضال الوطنى" . النضال الأول أمر يمس الشأن الداخلى للمجتمع، يتمحور حول صراع فيما بين طوائف وجماعات المجتمع الفرعية حول إختيار النظام السياسى و"الحاكم" الذى يحقق مصالحها، وهنا تظهر طبيعة النضال كنضال طائفى . يتمثل في محاولة كل طائفة أو جماعة فرعية فرض النظام السياسى و"الحاكم" الذى يُغلِّب مصالحها على مصالح باقى طوائف وجماعات المجتمع الأخرى . أما النضال الثانى فهو أمر يمس أمن وسيادة الأمة، وهو نضال مقدَّس بحكم الشريعة التى فرضت "الجهاد"، وتوحُّد الأمة لمواجهة أى أخطار خارجية .الأمر الذى يفرض تأجيل هدف "الديمقراطية" من أولويات الأهداف الأجدر بالتناول لأى مجتمع تحت الإحتلال . وهنا نلفت النظر إلى أن وعى وإدراك الشعب المصرى لهذه الحقيقة جاء بفطرته السليمة ؛ فلم تكن ثورته فى ١٩١٩ من أجل تحقيق "الديمقراطية" بصورة مطلقة – كما يقول البشرى -ذلك أن جموع الشعب حين وكلت الوفد لينوب عنه، لم يكن ذلك إلا للمطالبة بالاستقلال فقط، وهو ما يقوله "سعد زغلول" وهو من أدق المصادر فى حسم هذه المسألة يقول: « .. نحن لسنا بحزب، وإنما نحن وفد موكَّل عن الأمة، يُعبِّر عن إرادتها فى موضوع عيَّنته لنا وهو "الإستقلال التام"، فنحن نسعى لهذه الغاية وحدها، وإنى أعدكم إن شاء الله عند بلوغها أتنحَّى عن العمل، فلا تروني أعمل ولا تسمعونى أتكلم . أما المسائل الداخلية ؛ فهذه مسائل أترك الأمر فيها لمن هو أعرف منى بها، وأما ما يتعلَّق بالإستقلال فنحن أمة لا حزب، ومن يقول أننا حزب يطلب الإستقلال يكون مجرماً ؛ لأن هذا يدل على أن فى الأمة حزباً أو أحزاباً لاتريد الإستقلال»([1]).

ويلاحظ فى مقولة "سعد زغلول" رفضه لمسألة الأحزاب التى هى أساس الديمقراطية، واعتبرها لاتريد الإستقلال .

ويلاحظ أيضاً أن من فرض علي الشعب المصري الديمقراطية كأداة وحيدة لتحقيق الاستقلال هم: "النخب السياسية" - والمعني بها أساسا «الوفد» - والتي وافقت علي لائحة ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ودستور ١٩٢٣ الذي قرر إجراءات وآليات

---

[1] شخصيات تاريخية –مرجع سابق ص ٤٧ .

الديمقراطية لتكون إحدي الخطوات في تشكيل الوفد المصري للتفاوض مع الأعداء حول الاستقلال . كذلك لم يذكر كيف اكتشف أنه قد ترسخ في أذهان المصريين كبديهة من البديهيات: « أن ضرب النظام الديمقراطي – أو الانحراف عن مساره – إنما يمهد للتعاون مع الإنجليز والتفريط في المسألة الوطنية ؟!» .

**ب - المرحلة الناصرية :**

استناداً إلى ما يحسبه البشري أنه قد تقرر فى المرحلة السابقة "كمبدأ" أو نظرية فى ارتباط الديمقراطية السياسية بالاستقلال الوطني – وأن " النضال **الديمقراطي** هو نضال وطني بالضرورة واللزوم ؛ وأن غالبية المصريين يعتقدون أن ضرب الديمقراطية يصل إلي مرتبة الخيانة العظمي .. الخ " – فقد توصّل البشرى إلى نتيجة فحواها أن :ثورة ٢٣ يوليو قد أحدثت خللاً في نظريته عن ارتباط الديمقراطية السياسية بالاستقلال الوطني . ففي الوقت الذي قامت فيه ثورة يوليو، بمنجزات وطنية رائعة، من طرد الملك وإلغاء الملكية، وإقامة النظام الجمهوري، وتحديد الملكية الزراعية والإطاحة بشريحة اجتماعية كانت من أخطر معوقات التطور الاجتماعي وغيرها . في نفس الوقت أطاحت بالديمقراطية الليبرالية، بإلغاء الأحزاب والنظام الحزبي، ومارست الاعتقال والقهر – وهو ما نوهنا عنه تحت مسألة الأمن، والتي جاءت نتيجة ممارسة الجيش للسياسة، في إطار انقسام السلطة السياسية ما بين «رئاسة الدولة وقيادة الجيش – علي أن البشري،وفقاً لنظريته التي نحن بصددها، ذكر: بأن إطاحة ثورة يوليو بالديمقراطية الليبرالية هو: مسلك غير وطني . وأن الشعب المصري في مجموعه، قد رضي لأول مرة في التاريخ الحديث، بالفصل بين المسألتين ( [1] ).

ويلاحظ هنا : أن البشري بني رأيه هذا علي ما فشل في إثباته، في عصر الخديوي إسماعيل وعصر الاحتلال، بأن الشعب المصري اعتنق فكرة الربط بين المسألتين «الديمقراطية والوطنية» . ويمكن الرجوع إلي نقد وتحليل هذه الفكرة في البند السابق . ومن ثم، فقد بني رأيه علي غير أساس . والثابت لدينا، أن الشعب المصري في مجموعه لم يعتقد في أي علاقة بين المسألتين . إلا ما كان من أمر بعض النخب السياسية التي تبنت الديمقراطية كأداة وطريق للاستقلال كما نوهنا.

**ج - مرحلة هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ :**

يُعيد البشري طرح فكرته التى نحن بصددها فى إطار هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧، بحسبانه أن الهزيمة أحدثت في الرأي العام تغييرا في أحد توجهاته الفكرية، وبأنها أعادت توجُّه الشعب المصري من الاقتناع بفصل المسألتين « الديمقراطية والوطنية» إلي ارتباطهما في عملية سياسية واحدة . ثم طرح البشرى صياغةأخرى فى عبارته : « إذا أمكن تحقيق الاستقلال بغير ديمقراطية، فإن

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية – مرجع سابق ص ١٤٨ .

الديمقراطية السياسية لازمة للمحافظة علي الاستقلال الوطني» . وحاول البشرى فى هذه المرحلة توظيف «الهزيمة» - كمفهوم مُحمَّل بالقيمة السلبية – كأداة يمكنها التأثير بها علي عواطف المتلقي، وعلي فعاليات عقله ؛ ليوحي بصحة فكرته المنوه عنها والتي صاغها في عبارة تقريرية، بعد أن نسب رأيه وفكرته هذه إلي جموع الشعب.

وفى هذا السياق حاول البشري أن يتناول قضية هزيمة ١٩٦٧ من مدخل قرار غلق مضيق "العقبة"، فيما أُشيع من أن هذا القرار - الذي اعتبره «الليبراليون» السبب الذي دفع إسرائيل مُجبرة علي الحرب، وأنه كان المبرر والتكأة التي استندت إليها في عدوانها في ٥ يونيو ١٩٦٧ – أصدره الزعيم جمال عبد الناصر بأُسلوب القرار الفردى، بما يعنى أن كارثة ١٩٦٧ جاءت بسبب غياب "الديمقراطية الليبرالية" ؛فى حين أن الثابت تاريخيا أن هذا القرار لم ينفرد به جمال عبد الناصر، وأنه كان بُناءً علي قرار جماعي اتخذته أعلي هيئة سياسية في النظام الناصري وهي :« اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، بالإضافة إلي عدد من الوزراء وعدد آخر من الخبراء العسكريين، وقد عرض فيه المشير عبدالحكيم عامر تقريرا عن الحالة العسكرية للجيش المصري، وكذلك تم عرض تقرير علي الموقف السياسي، وتم مناقشة القضية من كل جوانبها وأبعادها، وفي النهاية أُجريت عملية التصويت علي قرار غلق مضيق العقبة، وجاءت الموافقة بالإجماع عدا المهندس صدقي سلمان رئيس الوزراء في ذلك الوقت ( [1] ).

من هنا، أرى طرح تساؤلٌ – قد يبدو خارج سياق البحث - حول شرعية مصر في غلق خليج العقبة أمام سفن إسرائيل، من ناحية القانون الدولي، الأمر الذى يتوقف عليه مسئولية مصر أمام المجتمع الدولى . ويحكم أيضاً مواقف دول العالم تجاه مصر بشأن هذه القضية . من هذه الناحية: يعطي القانون الدولي مسافة لا تقل عن ثلاثة أميال كحدود للمياه الإقليمية، لأي دولة لها أراض علي البحار . وحيث يضيق الممر المائي بالخليج عند مضيق تيران إلي عرض ميل واحد . وهو الأمر الذي يجعل السواحل المصرية تحت سيطرة الأساطيل البحرية العابرة للممر، مما يُشكِّل خطرا علي الأمن القومي المصري . ومن ثم، لم يكن غلق الممر أمام السفن الإسرائيلية محل جدل أو خلاف منذ نشأت إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتي العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . حين اشترطت إسرائيل للانسحاب من سيناء، مرور سفنها بالممر المائى بخليج العقبة، وقد ضمنت الولايات المتحدة هذا الشرط . ولما كان هذا الأمر مغتصباً بالحرب وقوة السلاح . فقد استلزم هذا الشرط تواجد قوات من منظمة الأمم المتحدة للإشراف الدولي علي تأمين الأراضى المصرية أثناء مرور السفن الإسرائيلية . ومن ثم، يكون استرداد مصر لحقها المغتصب، هو أمر شرعي

---

[1] عقيد عبدالعزيز البنشتى – الثعابين ج١- المكتب المصرى الحديث ط١ ٢٠٠٦ ص ٢٦٣ – ٢٧٣ .

في القانون الدولي أيضا . وهو ما استند إليه القرار المصري من الناحية القانونية الدولية ( [1] )، ويظهر مؤشرات تفهم وإدراك دول العالم، لشرعية وحق مصر في غلق مضيق العقبة، من مواقفهم تجاه «مصر» بشأن هذه الأزمة . فلم تُعلن أي دولة إدانة «مصر» علي هذا العمل، فضلا عن دعوة المنظمة العالمية – سواء مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة – لعقاب مصر علي هذا العمل . ولم تتعد مواقف الدول الغربية – المنحازة أساسا لإسرائيل – عن مناشدة «مصر» ضبط النفس، وعدم البدء بالحرب أو العدوان علي إسرائيل . ثم وقفت تترقب في انتظار من يطلق الرصاصة الأولي ؛ لتحميله أوزار وتبعة الحرب ( [2] ). من هنا يمكننا أيضا، أن نتفهم أوامر عبد الناصر لقيادة الجيش بتلقي الضربة الأولي، وعدم المبادأة بالحرب . ولما كان قرار قفل مضيق العقبة، قرارا جماعيا صدر من أعلي هيئة سياسية بالدولة، وتتوفر فيه كافة الإجراءات التي تجعل منه قرارا سياسيا وطنيا صحيحا ( [3] ). الأمر الذي دفع المحللين الاستراتيجيين السياسيين، إلي تحديد أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتكون أحد أمرين :

- **الأول:** خطأ في المسوغات التي قام عليها قرار قفل مضيق العقبة وتتمثل أساسا في تقديم المشير عبدالحكيم عامر القائد العام للجيش تقارير كاذبة ومضللة تُفيد بأن الجيش المصرى علي كفاءة وقدرة قتالية عالية، وعلي أتم الاستعداد للقتال وخوض الحرب لتحقيق أهداف الدولة . الأمر الذى ورَّط الدولة والجيش في حرب لم يكن الجيش مستعدا لها، فكانت هزيمة الجيش في يونيو ١٩٦٧.
- **الثاني:** أن المسوغات التي قام عليها «القرار» سليمة، وأن الجيش المصري كان علي كفاءة وقدرة قتالية واستعداد عالى للحرب وتحقيق مهمة الدولة ؛ إلا أن كبار جنرالات الجيش تقاعسوا عن أداء واجبهم في الحرب، الأمر الذي أدي بالجيش للهزيمة في ٥ يونيو ١٩٦٧.

وإذا خرجنا من الدائرة التي حصرنا البشري في إطارها بمراحلها الثلاثة - الاستعمارية والناصرية وهزيمة ١٩٦٧- إلي الدائرة الأوسع والأرحب، في إطار التجربة المصرية التاريخية في عمومها، نجد أن هذه الفكرة لا وجود لها بالمرة، والمثال الحاضر في دولة «محمد علي»، والتي قامت علي الحكم الفردي المطلق، وقدَّمت نموذجا لأعتي وأشرس الديكتاتوريات في العالم . ومع ذلك شكَّلت دولة قوية لها وزن سياسي واستراتيجي في النظام العالمي يُعمل له حساب في موازين القوي العالمية، ولم تسقط دولة محمد علي في براثن الاحتلال، إلا في حكم أحفاده، ولأسباب أخري معروفة . أما إذا نظرنا إلي المحيط الخارجي في عالمنا المعاصر . نجد أن أعتي الدول الديمقراطية الليبرالية، مازالت تنهزم أمام دول اشتراكية

---

[1] نفس المرجع ص ٢٦٤ .
[2] نفس المرجع ص ٣٩١ .
[3] نفس المرجع ص ٢٩٨ – ٣٠٠ .

شمولية ديكتاتورية . مثلما حدث مع الولايات المتحدة بهزيمتها في فيتنام، أو مع غالبية دول أوروبا - «الديمقراطية الليبرالية» - بهزيمتها في الحرب العالمية الثانية أمام الرايخ الألماني – النموذج الحاضر للنظام الشمولي – فلماذا لم تحافظ الديمقراطية الليبرالية علي استقلال فرنسا الوطني كما تقول نظرية البشري ؛ ويُلاحظ أن ألمانيا النازية لم تُهزم من الحلفاء، إلا بعد دخول الولايات المتحدة بكل ثقلها مع الحلفاء، لتقلب موازين القوي العسكرية لصالح الحلفاء ؛ حتي تكون مسألة النصر أو الهزيمة العسكرية هي أمر خاضع للمعايير والمقاييس العسكرية، وتحكمه موازين القوي بين الفرقتين المتحاربتين، ولا يخضع بصورة مطلقة لطبيعة النظام السياسي للدولة سواء كان ديمقراطياً أم ديكتاتورياً.

لما كانت مقولته – المنوه عنها – تقوم علي فرضية فشل في إثباتها في المرحلتين «الاستعمارية والناصرية»، والتي تقول: بوجود علاقة ارتباط لازمة، بين نظام الحكم الفردي المطلق، وبين فقد الاستقلال الوطني، فإن هذه المقولة لا أساس لها من الصحة، باعتبارها تقوم علي فكرة لم يثبت صحتها.

**٢ - : نقد فكرة وجود علاقة بين التكوينات الجمعية والزعامة الفردية**

طرح البشري فكرته عن علاقة ربط فيها بين «التكوينات الجمعية» وبين «الزعامة الفردية» لرئيس الدولة، وصاغها في عبارة تبدو كنظرية سياسية، في صورة معادلة رياضية تقول: «كلما ضعفت التكوينات الجمعية، كلما زادت الزعامة الفردية.. فردية وزعامة» . وأري لنقد هذه الفكرة أن نقوم بتفكيكها إلي عناصرها الأساسية، في إطار السياق الذي طرحت فيه وهو سياق التجربة التاريخية الناصرية في العناصر الآتية :

- التكوينات الجمعية في النظام الناصري.
- الزعامة الفردية الممثلة في الزعيم الخالد جمال عبدالناصر.
- العلاقة بين «التكوينات الجمعية» وبين «الزعامة الفردية».

**أ - التكوينات الجمعية في النظام الناصري :**

«التكوينات الجمعية» هي أحد طرفي المعادلة والمتغير الأساسى فيها، ومنها انطلق البشري فى طرح فكرته على أساس تصوُّر خاص لنظام ٢٣ يوليو، بأنه قام في ظرف تاريخي يُعاني من اضمحلال التكوينات الجمعية، حتي «تعبثر الناس أشلاء وأفرادا» . وبنى البشري تصوُّره هذا على ما يحسبه أدلة وأسانيد . فذكر مثلا: أن نقابات الحرفيين القديمة صُفِّيت، وبدأت الحركة النقابية الحديثة علي غير اتصال بسابقتها ولا ارتباط بها، في حين أن هذا التغيير يأتي في إطار التغير المجتمعي الطبيعي – سنة الحياة – وفقا لاعتبار أن: هناك أحداثا كبري في تاريخ

الأمم – مثل «الثورة الصناعية» - تُحدث في المقابل تغيرات كبري في الجانب الاجتماعي .

ومن هذا المنطلق، يُمكننا أن ندرك كيف صفيت نقابات الحرفيين التقليدية – والتي كانت تناسب حالة وأوضاع المجتمع المصري في إطار نمط الصناعة التقليدية اليدوية ؛ حين انتهي دورها ووظيفتها في إطار الانقلاب الصناعي وظهور المصانع الكبري مثل : مصانع غزل ونسج المحلة ومصانع السكر وغيرها . وهو الأمر الذي دفع أيضا بظهور إتحادات العمال مع ظهور نقابات المهن الجديدة، كضرورة اجتماعية، واستجابة لتغير ظروف وأوضاع المجتمع المصري وقتها، ذلك أن تحول نمط نظام الإنتاج في مصر، من نظام «الورش» إلي نظام المصانع، وما تضمنه من انفصال حقوق الملكية – لوسائل الإنتاج – عن حقوق العمل، مع استبعاد العلاقة – التي كانت واضحة – بين ما يؤديه العامل من جهد، وبين قيمة المنتج القابل للبيع أدي إلي آثار سلبية اجتماعية لحقت بعمال المصانع أشبه بما كان يحدث لنظائرهم في أوروبا، أثر ما سُمي بالثورة الصناعية نتيجة لتعارض المصالح بين طبقة رجال الأعمال – "المالكين لأدوات الإنتاج" – وبين طبقة العمال .. فطبقة رجال الأعمال تسعي للحصول علي أقصي الأرباح، والذي لا يتأتي إلا بخفض أجور العمال ؛ في حين أن طبقة العمال، تسعي إلي رفع مستويات الأجور وتحسين ظروف العمل . ثم جاءت التجربة العملية في ظهور الجشع والاستغلال غير الإنساني من رجال الأعمال للعمال . الأمر الذي أدي إلي سوء أحوالهم وأوضاعهم المعيشية . وفي هذا السياق تبلورت فكرة إنشاء «تنظيمات عمالية» تقوم علي تكتل العمال وتعاونهم سويا لتحقيق مطالبهم في رفع مستويات الأجور وتحسين ظروف العمل، طالما لم يكن في استطاعة أي عامل بمفرده، المساومة في سوق العمل، فظهرت اتحادات العمال في أوروبا التي قامت بدور إيجابي اجتماعي فاعل ([1]). كما ظهرت أيضا هذه التنظيمات الحديثة في مصر، نتيجة لتشابه الظروف والأوضاع السيئة للعمال المصريين مع نظائرهم في أوروبا. ذلك أن تشابه الأوضاع والظروف يؤدي إلي تشابه النتائج . وقد أشار «البشري» إلى سوء أوضاع العمال المصريين في المصانع، وتدني مستويات أجورهم وظروف العمل، وأن هذه الظروف والأوضاع دفعتهم للقيام بمظاهرات الاحتجاج والاعتصامات للمطالبة بحقوقهم وكانت أشد مظاهر إستياء العمال منذ ١٩٤٧ ([2]).

وعما ذكره البشري عن اضمحلال دور ووظيفة «القبيلة» و«العشيرة»، فقد جاء ذلك في إطار التطور والتغيير الاجتماعي الطبيعي، حيث حلَّت الدولة بأجهزتها المتعددة مكانهما بالقيام بوظائفهما، وهناك مؤسسات أخري لم يشملها التغيير أو الاضمحلال- علي عكس ما يراه البشري- وإنما ظلَّت كما هي تؤدي دورها

---

[1] د حمدى العنانى – التطور الإقتصادى فى أوربا – الدار المصرية اللبنانية ط ١ ١٩٩٦ ص ١٥٢ – ١٥٦ .

[2] تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ – مرجع سابق ص ٢٨٩ – ٢٩٥ .

ووظيفتها في المجتمع، مثل «الأسرة والعائلة»، فقد كان دورهما في المجتمع لدولة ٢٣ يوليو حاضرا وقويا، ولم يظهر أي مؤشرات تدل علي غير ذلك، كذلك «الطرق الصوفية» والتي لم تتحطم – كما يقول البشري – بل ظلت كما هي تؤدي وظيفتها الاجتماعية حتي الآن لحاجة المجتمع إليها، وقد شجعها الاستعمار، لأنها لا تعمل بالسياسة، وتدعو إلي الزهد في الدنيا والسعي نحو الآخرة، كذلك باقي التكوينات والمنظمات الجمعية التي ذكرها البشري، فقد جاء التغير كاستجابة لتغير الظروف والأوضاع، مع الاعتبار لطبيعة المجتمع المصري، كأكثر المجتمعات الإنسانية حيوية وحركة وقدرة علي التكيف والتطور للإستجابة للتغيرات الجديدة الطارئة عليه.

ويلاحظ هنا، أن البشري أثار مسألة «التكوينات الجمعية»، في سياق تحوله الفكري، فيما أسماه « من العلمانية إلي الإسلام»، وجاء تناوله للمسألة من مدخل نظريته في تقسيم كل ما في الكون إلي ما هو إسلامي، وما هو علماني، وفقاً للمرجعية أو الأصل المرجوع إليه، فجاء تصنيفه للمنظمات القديمة التقليدية بأنها «إسلامية» ؛ في حين صنَّف المنظمات الجديدة والتي علي النمط الغربي، بأنها «علمانية» ([1]) .

وفي المضمون الأخير، نجد أن الصورة النظرية المجردة، التي قدمها البشري عن «التكوينات الجمعية» خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بأنها بين اضمحلال القديم ووهن الحديث، ليس لها أي مردود علي أرض الواقع التاريخي، في الوقت الذي ذكر فيه ما يناقض كلامه هذا، وذلك فيما ذكره عن الدور الفاعل لـ «التكوينات الجمعية» في المجتمع، مثل الأزهر والكنيسة، بالإضافة إلى ظهور الأحزاب: «الوطني، الوفد.. إلخ، جماعة الإخوان، الحركات الماركسية .. وغيرها»، وهي كلها تكوينات جمعيةحديثة علي النمط الغربى . هذا علاوة علي أن دور الأسرة والعائلة لم تظهر أى مؤشرات تُثبت إضمحلاله . الأمر الذي يجعل مجرد تصوُّر مسألة تبعثر المجتمع المصري إلي : «أشلاء وأفراد»، أمر يتجاوز الخيال، فضلا عن العقل .

**ب - الزعامة الفردية :**

ولما كانت مسألة الزعامة هي ظاهرة إنسانية، موجودة في كافة المجتمعات الإنسانية، وفي جميع العصور والأزمنة، فقد تناولتها كثير من الأبحاث العلمية والأكاديمية، وبالنظر إلي مسألة أسباب ظهور زعامة عبدالناصر، لا نجد اختلافاً عنها في «الزعامات» التي ظهرت في المجتمعات الإنسانية الأخري، وهي وجود محنة شديدة يعاني منها المجتمع المصري، لم تستطع كافة القوي والتيارات

[1] الحوار الاسلامى العلمانى- مرجع سابق ص ٨ – ٩ .

السياسية والاجتماعية، أن تقوم بأي دور إيجابي في علاجها، فضلا عن تقديم رؤية ناجعة يجتمع عليها الشعب المصري، يجد فيها الطريق والأمل إلي الحل.

أما المحنة الشديدة التى كان يعاني منها المجتمع المصري، والتى دفعت بظهور الزعيم، فكانت في سقوط "مصر" تحت الاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢ وفشل «الوفد» الذي فوَّضه الشعب المصري – في حركة التوكيلات – وأعطى له ثقته الكاملة، في قيادة الأمة نحو الاستقلال، وظلت الأزمة تتفاقم حتي وصلت إلي نقطة الذروة، حين ألغيت معاهدة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر ١٩٥١ حتي حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، حين كادت فيه مصر أن تكون بغير سلطة سياسية، وانفلت زمام الأمور، ورغم ذلك – كما يقول البشري – لم تستطع التنظيمات القائمة – مجتمعة أو منفردة، أن تلتقط أيا من أطراف السلطة الملقاة طريحة، ثم يقول البشري: «وقد لوحظ في تلك السنوات الأخيرة أن نما بين العناصر غير الحزبية من الوطنيين، تيار يفتش عن «الرجل» و«القائد»، و«الزعيم»، بل ينادي جهرة بحثا عن «الديكتاتور» الذي تحتاجه مصر، وزاد هذا الاتجاه نمواً بعد انكسار التنظيمات الشعبية، الذي أعقب الحريق وحتي ثورة ٢٣ يوليو، في هذا المناخ ظهر الزعيم "جمال عبدالناصر"، في صورة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أو أن الثورة كانت إحدي فاعليات الزعيم ([1]).

**ج - العلاقة بين التكوينات الجمعية والزعامة الفردية :**

قرر البشري وجود علاقة بين «التكوينات الجمعية» وبين «الزعامة»، وصاغ هذه العلاقة في صورة نظرية سياسية تقول : «كلما ضعفت «التكوينات الجمعية»، كلما زادت «الزعامة» زعامة وانفرادا»، وهو ما يعني أنه وضع هذه النظرية في صورة «دالة» رياضية، المتغير المستقل فيها «التكوينات الجمعية»، والمتغير التابع «الزعامة» . وجاء تقرير البشري لهذه العلاقة، بدون اتباع لمنهج علمي، يُمَكِّنه من تحويل فكرته هذه، من رأي ذاتي أو مجرد كلام مرسل، إلي نظرية سياسية، تُضاف إلي مخزون الخبرات السياسية المصرية .

وأهم خطوات المنهج العلمي المطلوب هي رصد ما يحسبه وجود تزايد في ضعف «التكوينات الجمعية» في الحقبة الناصرية، وذلك من خلال مؤشرات ملموسة يمكن حسابها، كذلك رصد لما يحسبه تزايد للزعامة الفردية من خلال مؤشرات ملموسة . ثم رصد لما يحسبه وجود علاقة بين : "معدل ضعف للتكوينات الجمعية"، وبين "معدل زيادة الزعامة الفردية" ؛ إلا أن البشري، استبدل المنهج العلمي، بصياغة فكرته في أسلوب أدبي بلاغي، توحي بالثقة وصحة الفكرة .

كتب البشري : « والزعامة الفردية تنمو **حتما**، بقدر ضعف الروابط التنظيمة». لاحظ في كلمة «**الحتمية**»، التي تثبت الإيمان المطلق «بالفكرة»، ومن ثم توحي

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ٣٩ .

للمتلقي بصحتها، وكتب[1] أيضا: « هذه الزعامة التي تفتقت عنها الحاجة السياسية في ظروف الضعف التنظيمي، ما تلبث أن تقوي علي حساب الروابط التنظيمية القائمة، فتزداد هامة الزعيم طولا، وتزداد روابط التنظيم ضعفا، وتتغلب شخصية الزعيم في موازين العمل والنشاط ». وكتب[2] أيضا: « وبقدر ما يستعاض بالزعامة أو القيادة الفردية عن الأطر المرسومة بقدر ما تبدأ موجة من موجات التأكيد علي الدور الزعامي ومكنته الفردية الخارقة ووضعه غير المنازع.. إلخ » . ثم ينهي كلامه «بعبارة توحي بالحكمة وفي صياغة أشبه بنظرية سياسية، كتب البشري: « ومتي تناثرت الجماعات أفراداً ؛ صارت الزعامة أكثر فردية، علي أسلوب من التأثير المتبادل، يغذي فيه كل جانب فردية الجانب الآخر»([3]).

وفي نقد لرؤية البشري «للزعامة»، المتمثلة في الزعيم جمال عبد الناصر، نجد أنه تغاضي عن تحليل ماهية وطبيعة زعامته ودورها ووظيفتها في المجتمع المصري، والتي تمثلت في تقديم رؤية ومشروع قومي كانا يتلاءمان مع أوضاع وظروف المجتمع المصري، وقدمت الحلول الناجعة والعملية للمشاكل المستعصية التي كان يواجهها المجتمع، هذا بالإضافة إلي اقتناع الشعب المصري بهذه الرؤية . وتتضح هذه الفكرة، عند النظر والمقارنة بين ما طرحناه في زعامة عبدالناصر، للأمة المصرية، وبين رئاسة السادات للدولة والمجتمع المصري، مع الاعتبار إلي أن ظروف وأوضاع المجتمع المصري والدولة المصرية لم تتغير، بل كان «السادات» أكثر فردية في الحكم بعد أن أصبحت المؤسسة العسكرية خاضعة لسلطته، أي أن «التكوينات الجمعية» هي نفسها في النظام الناصري بحسبانها- في رؤية البشري - « بين اضمحلال المنظمات التقليدية القديمة، ووهن المنظمات الحديثة »، ومع ذلك لم تظهر زعامة السادات بالرغم من تسخير نظام السادات كافة أجهزة الدولة ووسائل الإعلام وفقهاء السلطة كل إمكاناته، لكسب حب الجماهير وتأييدهم «للسادات»، فأسبغوا عليه كافة الصفات الحميدة من: «إيمان، وحكمة، وذكاء وكياسة و.. إلخ» . وأصبح الرئيس المؤمن والرئيس الفنان والرئيس.. إلخ، ومع ذلك ورغم القدرة الفائقة للآلة الإعلامية الجهنمية في تشكيل وعي وفكر الرأي العام والجماهير، إلا أنها لم تنجح في منحه لقب «الزعيم» .

ومع اغتيال السادات واعتلاء مبارك سدة الحكم، دون أن يقوم بأي تغيير في أسس النظام الفردي المطلق الذي وضعه سابقه، ودون أي تغيير في أسس وأركان المجتمع المصري وتكويناته المجتمعية بين "إضمحلال التنظيمات القديمة، ووهن الحديثة "– في رؤية "البشرى" - لم ينجح مبارك في الحصول علي وسام «الزعيم»، وكذا محمد مرسي، الأمر الذي يثبت عدم صحة هذه الفكرة.

---

[1] نفس المرجع – نفس الصفحة .

[2] نفس المرجع ص ١٥٠ .

[3] نفس المرجع ص ٨٢ .

## المطلب الثانى

## نقد وتقييم تصوُّر البشري لأزمة نظام ٢٣ يوليو

تدور رؤية البشري لنظام ٢٣ يوليو حول قيام النظام علي تنظيم واحد، منوط بكافة سلطات الدولة، وينفرد بالهيمنة عليه رئيس الدولة، وأن هذا النظام صنع عدة متناقضات، أطلق عليها أزمة النظام، حددها في ثلاث مسائل : انقسام السلطة - الأمن - نهاية النظام .

ولما كانت صحة تصوُّر البشري لأزمة نظام ٢٣ يوليو، ترتهن علي صحة تصوُّره للنظام نفسه، فإننا نري أن نقوم بنقد الأساس الذي ترتهن عليه صحة استنتاجات أطروحات وأفكار البشري عن نظام ٢٣ يوليو، وهي : «رؤية البشري للنظام» وذلك وفقاً للمبدأ القائل بأن : "الرؤية الصحيحة لأي نظام، هي تلك الرؤية التي تقوم علي فكرة فلسفية، يُمكنها تفسير كل مخرجات النظام وظواهره وأحداثه، باعتبارها نتيجة منطقية" – ولا أقول حتمية – لطبيعة وماهية هذا النظام، الذي يحمل من الأسباب والعوامل، ما يؤدي إلي هذه النتائج . ومن ثم، تصنع كل مخرجات وظواهر وأحداث هذا النظام، سياق متجانس متكامل : "لا متناقضات ولا مفارقات" . أما الرؤية الخاطئة، فهي تلك الرؤية التي تقوم علي فكرة فلسفية، تفشل أو تعجز عن تفسير بعض الظواهر والمخرجات الأساسية للنظام، ومن ثم، تصنع كل مخرجات وظواهر وأحداث هذا النظام، سياق غير متجانس مليىء بالمتناقضات والمفارقات، الأمر الذي يدعو إلي المراجعة وإعادة النظر في طبيعة وماهية النظام، لاستخلاص تصور لفكرة فلسفية أخري، يُمكنها تفسير هذه الظواهر، وتكون الأساس الذي تقوم عليه رؤية جديدة صحيحة .

أما وأن المتناقضات المتمثلة في المسائل الثلاث، هي أحداث وظواهر كبرى، ليست مجرد أحداث وظواهر فردية استثنائية، لا تؤثر علي صحة الفكرة الفلسفية الأساسية التى وضعها البشرى للنظام، حتى يُمكن اعتبارها مجرد متناقضات أو مفارقات على سبيل الاستثناء، وإنما هي ظواهر وأحداث كبري كانت مطردة واستمرت طوال فترة حكم النظام، وتُمثِّل انعكاسا لطبيعة وماهية النظام، الأمر الذي فرض علينا، من خلال المراجعة والتحليل لطبيعة وماهية نظام ٢٣ يوليو- وكما هو وارد بالبحث - أن نطرح افتراضا لفكرة فلسفية أخري لنظام ٢٣ يوليو- خلافا لفكرة البشرى المنوَّه عنها - تتمثل في قيام النظام علي محورين هما: «رئاسة الدولة - وقيادة الجيش»، بدلاً من محور واحد كما يري البشري، ومن ثم إعادة طرح كل المتناقضات والمفارقات والتي تتمثل في المسائل الثلاث، فضلا عن أي ظواهر وأحداث أخري بشأن السلطة في نظام ٢٣ يوليو، وفقا لأحكام الفكرة الفلسفية الجديدة – وهي قيام النظام علي محورين – لنرى إلى أى مدى يُمكن للفكرة

الفلسفية الجديدة تفسير هذه المسائل الثلاث تفسيراً منطقياً، وكذلك إمكانية النظر إلي كافة أحداث وظواهر النظام في سياق متجانس ومتوافق مع الفكرة الفلسفية . وسنكتفي بالمسائل الثلاث في النقاط الثلاثة التالية :

- مسألة انقسام السلطة .
- مسألة الأمن .
- مسألة نهاية النظام .

**أولاً : مسألة انقسام السلطة بين « رئاسة الدولة وقيادة الجيش »**

نري أن الأمر الحاكم والفاصل في الحكم على صحة تصوُّر البشرى لمسألة انقسام السلطة بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش، يتمثل في التوقيت الذي ظهر فيه انفصال مؤسسة الجيش عن سلطة الدولة ؛ فإذا ظهر أن هذا الانفصال، جاء بعد فترة كافية من حكم الزعيم جمال عبدالناصر – أقصد هنا «بالفترة الكافية»، بأنها الفترة التي تكفي للتأكد من أن الانقسام جاء كنتيجة طبيعية ومنطقية ولأسباب تتعلق بطبيعة وماهية نظام ٢٣ يوليو – فإن ذلك يعني صحة الفكرة الفلسفية لرؤية البشري للنظام، أما إذا ظهر أن انفصال مؤسسة الجيش عن سلطة الدولة، جاء من بداية الثورة، بما يعني أن الانقسام كان محصلة توازن القوي الثورية، باعتبارها الصيغة السياسية التي توافقت عليها القوى الثورية، وحددت حصة كل منها في السلطة، وذلك في إطار صراعها علي السلطة، فإن ذلك يثبت خطأ تصوُّر "البشرى" المنوه عنه . وسوف نقوم بتحليل ونقد هذه المسألة في الآتي:

- كشف البشري عن ظهور دور للجيش في الحياة السياسية المصرية منذ الشهور الأولي للثورة ومنذ اللحظة الأولي من تولي محمد نجيب رئاسة الوزراء، وذلك فيما كتبه : « .. ومع سلسلة القوانين الاجتماعية التي صدرت غداة تولي محمد نجيب رئاسة الوزراء، وحملة الاعتقالات للساسة القدامي وقتها، صدر قانون تنظيم وسائل تعاون القوات المسلحة مع السلطات المدنية "الشرطة" في المحافظة علي الأمن - رقم ١٩٣ في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ - وبهذا صار للجيش وظيفة مطردة، سواء في حفظ الأمن الداخلي، أو في تطبيق الحكم العرفي "حالة الطوارئ"، أو في تشكيل المحاكم الاستثنائية »([1]).

- أشار البشري إلي وجود نزوع إلي التمييز - أي الفصل- بين القيادتين «السياسية والعسكرية» منذ بداية الثورة، استنادا إلي قصة لصلاح نصر حيث يقول :« منذ بداية الثورة كان هناك «تنظيم» داخل الجيش، وكان المسئول عنه جمال عبد الناصر، ثم سلمه إلي عبد الحكيم عامر، وبعد أن عين «عامر» قائدا للجيش سلمت

[1] نفس المرجع ص ٩٤ .

مسئولية التنظيم إلي صلاح نصر، وكان وقتها مديرا لمكتب المشير- ثم تركها إلي عباس رضوان- الذي أصبح مديرا لمكتب المشير بعد تعيين "صلاح نصر" مديرا للمخابرات- ثم آلت إلي شمس بدران- بعد أن أصبح مديرا لمكتب المشير بعد نقل عباس رضوان- وكانت مهمة هذا التنظيم تأمين القوات المسلحة من الانقلابات الداخلية » . ثم ذكر أن المشير عامراكتشف تدخلا ما في هذا التنظيم فغضب وصفّى التنظيم ([1]).

في البداية .. نشير إلي أن "صلاح نصر" هو أحد أقطاب ورموز المعسكر المعادى للزعيم "جمال عبدالناصر"، ومن ثمّ فإن قصته هذه يجب أن نضعها فى سياقها السياسى، ونرى هنا أن هذا التنظيم ذكره "البشري"، للاستدلال علي النزوع إلي التمييز والفصل بين القيادتين «السياسية والعسكرية»، وهو ما قد يعني أن هذا التنظيم قام بهذا الدور، بالإضافة الي ما يعنيه مفهوم التنظيم عن العمل السري، الذي يسعي لتحقق أهداف معادية لنظام الجيش ونظام الدولة، والذي تُجرِّمه قوانين ولوائح الجيش والدولة . أما ما يقوله صلاح نصر عن أن هدف التنظيم تأمين القوات المسلحة من الانقلابات الداخلية، فإن الجيش لم يكن يحتاج «لتنظيم» سري، لوجود أجهزته الشرعية داخل الهيكل التنظيمي الجيش، والتي تقوم بهذه الوظيفة، وكان هناك جهاز للأمن تحت سيطرة شمس بدران ([2]) .

هذا ومن المعلوم بالضرورة، أنه بنجاح الثورة ووصولها للحكم، أصبحت كل قرارات وأعمال الثورة في الإطار الشرعي المعلن، الأمر الذي يكشف عن أن هذا التنظيم الغير مُعلن، لابد وأن يكون تنظيما غير شرعي وله أهداف ضد مصالح الجيش والدولة، وهو ما نوه عنه "البشري"، بأنه مؤشر للنزوع للفصل بين القيادتين السياسية والعسكرية، مما يوحي بأنه كان الأداة لفصل الجيش عن الدولة .

ومن الجائز أن يكون هذا التنظيم هو ما يسمي بشلة المشير، والذي ستتناوله في البند التالي، كذلك علينا أن نضع في الاعتبار تأثير العداء الشديد لصلاح نصر تجاه الزعيم جمال عبد الناصر، علي أحكامه وأقواله حيث أن الزعيم عبد الناصر قدمه للمحاكمة العسكرية بعد نكسة ١٩٦٧، وصدر ضده حكم بالسجن المؤبد، وقد أصدر السادات قرارا بالعفو عنه بعد وفاة الزعيم - الأمر الذي يكشف عن وجود دافع شخصى لدى صلاح نصر فى تشويه صورة "الزعيم" بإلصاق كل تجاوزات وأخطاء "شلة المشير" فى "الزعيم"، أما ما ذكره - في هذه القصة - من أن "المشير" غضب وحل التنظيم، يكشف عن التناقض في سياق القصة، فكيف ينشئ رئيس الدولة "عبدالناصر" تنظيما له أهداف شرعية - كما يقول صلاح نصر - ثم يقوم "المشير عامر" بحل هذا التنظيم، الأمر الذى يجعل من هده القصة دليل إثبات

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ١٧٧ .

[2] نفس المرجع ص ١٨٢ .

أن "المشير عامر" كان صاحب السلطة الفعلية واليد العليا في الدولة، وأن سلطاته فوق سلطات رئيس الدولة "عبدالناصر" .

● تناول البشري مسألة «الشلل» من منطلق الظروف والأوضاع التي دفعت لنشأتها وظهورها، وجاء ذلك من خلال رواية لصلاح نصر، كتب البشرى:

« .. بدأت عمليات التصفيات، ثم تلتها في الخط الثاني من الثورة، بدأ هذا منذ عام ١٩٥٤، حينما طلب مني بواسطة جمال عبدالناصر وصلاح سالم، أن أجمع كبار الضباط الأحرار في الجيش لمناقشة إبعاد الضباط الأحرار من الجيش إلي الحياة المدنية، وفعلا تم هذا، فاجتمعت بحوالي اثني عشر ضابطا هم ممثلوا الأسلحة، وقد أحدث هذا صدمة في نفوس كثير منهم، وأبدى بعضهم إحساسا بأن مجلس الثورة يريد التخلص منهم، ووافق البعض، ولكن هذا المخطط ابتدأ يسيراً ونيداً بعد ذلك، وتم التخلص من الضباط الأحرار علي فترة طويلة » ( [١] )، ثم ذكر أن كان من نتيجة ذلك، مع انقسام مجلس قيادة الثورة، أن التفَّ بعض الدخلاء الجدد حول المسئولين، مما تكونت «شلل»، وقام صراع بين هذه «الشلل» وتيارات خفية، ما أدي إلي كارثة كبري في نهاية عام ١٩٦٧» ( [٢] ).

في البداية، نشير إلي بعض التحفظات علي هذه القصة التي ذكرها البشري، ذلك أن صلاح نصر من الصف الثاني للضباط الأحرار، وكان في عام ١٩٥٤ برتبة نقيب ويعمل في مكتب المشير عبدالحكيم عامر، ومن ثم، إذا كان هناك أي طلب بهذه الأهمية بشأن ضباط الجيش ؛ فيكون موجها إلي قائد الجيش عبدالحكيم عامر؛ حتى يُمكنه مناقشته ثم إصدار الأوامر بشأن تنفيذه، وليس الأسلوب الذى ذكره فى روايته . فليس من اختصاص عمله ولا حتي من التقاليد العسكرية أن يتلقَّى تعليمات صادرة من جهات أعلي مباشرة، ثم يقوم بتنفيذها تلقائياً دون أن يكون لقائد الجيش رأى فيها، ومع ذلك فإن ما يهمنا هو مضمون القصة، أن نشأة الشلليات جاءت مبكرة منذ عام ١٩٥٤، أي منذ بداية الثورة، وأثناء إدارة مجلس قيادة الثورة لشئون البلاد . الأمر الآخر هو حالة المناخ الذى ظهرت فيه "الشلل" والظروف والأوضاع التي دفعت لوجودها، أما المناخ فهو : "مناخ ثورة "، والظروف التي صنعتها هى ظروف حركة التطهير التي طالت عددا كبيرا من كبار ضباط الجيش، سواء بالتسريح أو بالطرد من الخدمة، بالإضافة إلي عمليات التصفية للتخلص من ضباط حركة الضباط الأحرار بنقل عدد كبير منهم خارج الجيش في وظائف مدنية ( [٣] )، الأمر الذي صنع أسبابا للقلق والخوف من المستقبل لدي عامة الضباط، من احتمال أن تدور الدائرة عليهم، وفي هذا المناخ الذي يسوده الخوف والقلق، يهتز بل ويضيع الولاء للدولة التي تحطم نظامها وانهارت أركانها، وطُرِد "ملكها" الذين

---

[١] نفس المرجع ص ٧٩ .
[٢] نفس المرجع ص ٨٠ .
[٣] نفس المرجع ص ٧٩ .

أقسموا علي أن يفتدوه بأرواحهم، في هذا المناخ، تنشأ الدوافع النفسية للضباط للانصهار داخل جماعات- شلل- ليستمدوا منها الإحساس بالأمن والأمان- وهي ظاهرة اجتماعية طبيعية في علم النفس ؛ حين يستبد بالإنسان الإحساس بالخوف والقلق- ليكون الولاء كل الولاء لهذه الشلل بدلا من الدولة المنهارة، من هنا، نشأت "الشلل"، وهو اللفظ المتداول وقتها . إلا أن، البشري لم يُشر إلي أهداف هذه "الشلل"، ونري أن نترك أحد جنرالات "المشير عامر" ليتكلم كشاهد ومشارك في أحداث ذلك العصر، كتب الفريق "صلاح الحديدى":

« الواقع أن كلمة "الولاء" هذه كلمة مرنة لها أكثر من وجه، وقد حار في تفسيرها الضباط، وربما المدنيون أيضا في قطاعاتهم، حيث لم يكن واضحا تماما أي تفسير لهذا الولاء، الولاء لمن بالتحديد؟. وما هي مظاهره ؟. ومن هم بالذات أهل الولاء؟ . وما هي العلاقة الحقيقية بين صاحب الولاء وأهل الولاء؟ . وما علاقة بعضهم بالبعض الآخر؟ . وإلي أي اتجاه عسكري أو سياسي أو حتي مذهبي تسير قافلتهم؟.

أسئلة كثيرة متشعبة، ليست لها إجابات واضحة محددة، بل ليس لها مجيب، وإجابتها متروكة للتقدير الشخصي ولألمحية الضابط وذكائه، ومع ذلك فإن اجتهاد المفسرين وتحليلهم للمواقف التي مروا بها أو سمعوا عنها أو عاشوها، وصل بهم إلي أن أول مظاهر الولاء، هو ضرورة ارتباط الضباط بإحدي "الشلل" الموجودة، وربط نفسه بها مهما كانت رتبته أو القيادة التى يتولاها، بل مهما كانت المظاهر الأخلاقية لأعضاء "الشلة" التي انضم إليها، فانتماء الضابط إلي إحدي «الشلل»، يعني ولاءه لها، وبالتالي لأهل الولاء، وكانت خيوط الولاء كلها تتجمع في النهاية في يد من بيدهم الأمر في القوات المسلحة، الذين يمنعون ويمنحون ويحللون ويحرمون، بل ويفصلون من الخدمة أو حتي يعتقلون »([1]).

كشف الفريق "صلاح الحديدي"، كشاهد من داخل الجيش - وواحد من كبار جنرالات المشير عامر المسئولين في تلك الحقبة - عن وجود «تنظيم» يتشكّل من شلل فرعية، تنتشر داخل الجيش يهدف صراحة وبلا مواربة إلي تحويل ولاء الضباط والقادة من الولاء للدولة، إلي الولاء لشلة المشير، وهم الذين كما يقول: « بيدهم الأمر بالقوات المسلحة، الذين يمنعون ويمنحون ويحللون ويحرمون، بل ويفصلون من الخدمة أو حتي يعتقلون» . ومن ثم، كشف عن الأسلوب الذى تم به فصل «الجيش» - كمؤسسة عسكرية ضمن مؤسسات الدولة وأداة من أدواتها - من سيطرة الدولة وسيطرة رئيس الدولة بمقتضى حكم الدستور، ليكون تحت سيطرة « شلة المشير» وأداة من أدواتها ؛ لتصبح به سلطة سياسية، بل "السلطة الفعلية" - كما يقول البشري – لتفرض إرادتها وسلطانها على الدولة ؛ في حين تصبح سلطة

---

[1] الثعابين ج١- مرجع سابق ص ٣٢ – ٣٣ .

الدولة الممثلة في رئاسة الجمهورية - وهي "السلطة الدستورية الشرعية"- سلطة ناقصة السيادة .

● ذكر البشري أن أول أزمة شديدة ظهرت في العلن بين جمال عبدالناصر والمشير عبد الحكيم عامر، جاءت إثر رفض المشير عامر محاسبة كبار القادة، الذين يقع عليهم المسئولية في الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت في حرب ١٩٥٦، وجاء انحياز عبد الحكيم عامر إلي صفهم، ليكون أول المؤشرات التي ظهرت في تكوينه شلة المشير التي ظهرت كتنظيم سياسي، يمثل سلطة الجيش لفرض نفوذه وسلطانه علي الدولة ([1]) .

● ذكر البشري أن تعيين صلاح نصر – وكان مديرا لمكتب المشير عامر – رئيسا لجهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٧ ؛ جاء تدعيما لسلطة الجيش، حيث ترابط نفوذ قيادة الجيش مع نفوذ المخابرات العامة، وأشار إلي أن صلاح نصر – وهو مدير المخابرات – كان منضماً إلي المشير عامر، ويجتمع يوميًا معه، ويعمل لصالحه ([2])، ويلاحظ أن تاريخ التعيين لصلاح نصر كان في ١٩٥٧، هو نفس تاريخ انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء إثر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . كانت إسرائيل آخر قوة انسحبت من مصر. وكانت السلطة السياسية سُلِّمت من مجلس قيادة الثورة إلي رئاسة الجمهورية بمقتضى دستور ١٩٢٦، الأمر الذي يعني أن سلطة الجيش تكونت قبل عام ١٩٥٦ وخلال حكم مجلس قيادة الثورة.

● ذكر البشري أن جهاز المخابرات العامة تحت رئاسة صلاح نصر، كان مؤيدا من شمس بدران – مدير مكتب المشير – عمل علي فرض حصار علي عبد الناصر في الفترة ما بين ١٩٦١ إلي ١٩٦٧ وأن ذلك استلزم سقوط مباحث أمن الدولة في أيدي المخابرات العامة ([3])، على الرغم من خطورة وحساسية طبيعة عمل جهاز المخابرات العامة، وتبعيته المباشرة لرئيس الدولة جمال عبدالناصر، الأمر الذى يكشف عن أن تصرفات مدير الجهاز وإدارته لعمل الجهاز تؤكد، ليس فقط تمرده وتحديه لسلطة رئيس الدولة، ولكن أيضا عن اطمئنانه الكامل وثقته بأنه بمنأي عن محاسبة وعقاب الدولة ورئيسها، طالما أنه تحت مظلة الجيش وسلطانه، وكان ذلك فى عام ١٩٦١، أي خلال خمس سنوات فقط من تولي عبدالناصر سلطاته الدستورية عام ١٩٥٦.

● ذكر البشري مشروع مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢، والذي رفضه عبد الحكيم عامر، وتتمحور فكرته حول إعادة نظام الحكم مرة أخري ليكون تحت هيمنة مجلس جماعي، مثلما كان عليه الوضع في بداية الثورة وحتي صدور دستور

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ١٧٨ .
[2] نفس المرجع ص ١٧٨ – ١٧٩ .
[3] نفس المرجع ص ١٥٤ .

١٩٥٦، حين كانت مصر تحت حكم مجلس قيادة الثورة، حتى يمكن السيطرة علي الجيش، وإعادته إلي حظيرة الدولة، وفي هذا السياق، يمكننا استنتاج أهم الدلالات السياسية لإنشاء «مجلس الرئاسة»، فى إطار فهم وإدراك مغزي وهدف عبدالناصر من إنشاء المجلس وهو أن عبدالناصر لم يكن يملك القدرة علي ممارسة سلطاته الدستورية كاملة، وأن الجيش كان يمثل عائقا وسلطة تتحدي سلطاته السياسية ؛ وإلا فبأي منطق يُمكننا فهم وتفسير فكرة إنشاء "عبد الناصر" لمجلس يُسلّمه كافة سلطاته الدستورية، التي كانت منوطة به، وكان يُهيمن عليها بمفرده، لتصدر كل مخرجات السلطة السياسية، بقرارات جماعية وفقاً لإرادة الأغلبية ؟! الأمر الذي يجعلنا نفهم أن هذا المجلس كان بمثابة الحل المناسب، والأداة التي رأى عبد الناصر أنها التي يمكن بها إدارة شئون الدولة، طالما أنه فشل فى ممارسة سلطاته الدستورية .

● ذكر البشري وجهة نظر المشير عبدالحكيم عامر في أزمة ١٩٦٢ المنوه عنها ؛ بأن عبدالناصر كان يُطالب في أزمة ١٩٦٢، بما كان يطالب به محمد نجيب - رئيس الجمهورية وقتها- في أزمة ١٩٥٤، ويشير البشري إلي أن هذا التصور بالغ الدلالة، لتوضيح كيف كانت المؤسسة العسكرية تنظر لوضعها بين هياكل السلطة، بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبته، وأن عبدالناصر بالنسبة لها، صار كشأن محمد نجيب بالنسبة لمجلس قيادة الثورة، وأن رجال المشير " شلة المشير" في هذا الصراع، استخدموا ما كان يستخدمه عبدالناصر في ١٩٥٤ من حجج لإحكام قبضته علي الجيش ( [١] ).

**ثانياً : مسألة الأمن**

يتمحور تصوُّر البشري لمسألة الأمن حول تدخُّل الأجهزة الأمنية في الشأن السياسي الداخلي، واعتباره ظاهرة تميز بها نظام ٢٣ يوليو، وحدد هذه الأجهزة الأمنية في: « المخابرات العامة، المباحث الجنائية العسكرية، الشرطة العسكرية، المخابرات العسكرية، والمباحث العامة »، وهي كلها أجهزة أمنية تابعة للجيش المصري، ماعدا الأخيرة وهي:"المباحث العامة" والتي ظهر أن أغلب ممارساتها - فيما ذكره البشري - كانت في إطار هيمنة أجهزة أمن الجيش عليها، الأمر الذى يكشف عن أن مسألة الأمن تتحدد في إطار أجهزة أمن الجيش المصري .

أما وأن، البشري أشار بوجود سلطتين في نظام ٢٣ يوليو: «إحداهما لرئاسة الدولة والأخري لقيادة الجيش»، أما وأن البشري أوحى بصورة وأسلوب قادة الجيش «شلة المشير» في ممارستهم لسلطتهم السياسية، لتكون وفقا للقاعدة أو المبدأ الذي ذكره، والذي يقضي بحتمية التأثير والتأثر، بين الوظائف المؤداة، وبين نوع الجهاز المؤدي لها، وأنه من الطبيعي، بل والحتمي أن تصطبغ الوظائف السياسية

---

[١] نفس المرجع ص ١٧٩ – ١٨٠ .

بطابع العناصر البشرية التي تُجري النشاط ( [1] ). فإنه تطبيقاً لمبدأ البشري هذا، والذي يقضي بحتمية اصطباغ الوظائف السياسية بطابع العناصر البشرية التي تُجري النشاط، فإن كل ما خرج من سلطة الجيش من ممارسات سياسية، لابد وأن يطبع بالطابع الأمني الضبطي، الأمر الذي يعني في المضمون الأخير أن «مسألة الأمن»، التي ذكرها البشري ما هي إلا مظاهر لممارسات سلطة الجيش . وسوف نستعرض الأحداث التي عرضها البشري تحت عنوان «مسألة الأمن» وفقاً للمنهج الذى حددناه بافتراض أن نظام ٢٣ يوليو يقوم على محورين - « رئاسة الدولة - والجيش » - فى النقاط الآتية :

- زيادة أجهزة الأمن فى نظام ٢٣ يوليو .
- التناقض والتداخل والتنافس الحاد بين أجهزة الأمن
- هل هناك مفارقة بين استقرار النظام وبين ممارسة القمع الأمني ؟
- أصل المشكلة الأمنية .

**١ - زيادة أجهزة الأمن فى نظام ٢٣ يوليو**

ذكر البشري عن زيادة فى أجهزة أمن نظام ٢٣ يوليو، وذلك فى معرض حديثه عن "الأمن السياسى"، بإنشاء جهاز المخابرات العامة، علاوة علي وجود جهازين آخرين هما «المباحث العامة، والمباحث الجنائية العسكرية»، ثم ذكر أن هذه الأجهزة الأمنية قد زادت وتعددت عن هذه الأجهزة الثلاثة ؛ إلا أن البشري حين ذكر هذه الأجهزة الأمنية، لم يوضح طبيعة وماهية هذه الأجهزة، والتي تُصنَّف فى ثلاثة أقسام مختلفة، الأمر الذى أحدث خلط فيما بينها، وكان القسم الأول : أجهزة أمن الدولة مثل «جهاز المباحث العامة»، القسم الثاني أجهزة أمن مؤسسة الجيش مثل المباحث الجنائية العسكرية، والقسم الثالث أجهزة أمن المؤسسات والشركات مثل: مخابرات الطيران، ومكاتب الأمن في الوزارات والمصالح، أى أن أجهزة "الأمن السياسى" تنحصر فى القسم الأول فقط، أما الخلط بين الأقسام الثلاثة هو ما جعل أجهزة "الأمن السياسى" تبدو كثيرة في نظر البشرى، ومن ثم نجد أن المشكلة الأمنية تتمثَّل في تجاوز أجهزة أمن مؤسسة الجيش نطاق عملها، والذي ينحصر داخل الجيش، إلي العمل داخل المجال العام، والذي هو مجال عمل أجهزة أمن وزارة الداخلية، الأمر الذي يكشف عن محاولة قيادة الجيش فرض سيطرتها علي الدولة بالأسلوب الأمني الضبطي، في إطار انقسام السلطة السياسية ما بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش .

ويأتى تبرير البشري فيما بدا له زيادة في أجهزة الأمن، بأن ذلك كان يعكس قلقا طبيعيا لدي السلطة الفردية القائمة علي قمة النظام، من أن تُحاصر من ناحية

---

[1] نفس المرجع ص ١٦٤ .

المعلومات.. إلخ ( [1] )- وكما نوهنا- فإنه بالنظر والتدقيق في هذا التبرير، نجده خارج السياق ؛ لأننا في قضية الأمن هذه، نحن أمام تجاوز واضح لأجهزة أمن الجيش، ومحاولة صريحة كاشفة لسيطرة قيادة الجيش علي الدولة وفرض إرادتها وسلطانها عليها. فكيف نترك ما ثبت كحقيقة واقعة، إلي ما هو ظني ليس له أساس ؛ فنتكلم عما بداخل النفوس من قلق وخوف، وهي أمور لا يعلمها إلا من يعلم بواطن النفوس ! . ثم يأتى استدلال البشري بما رواه «محمود الجيار» من اهتمام رئاسة الدولة بالخطابات "الشكاوي" التي ترد من المواطنين أنها جعلت من خطابات الناس "الشكاوي" خط اتصال آخر، خلاف تقارير المباحث والمخابرات، وجاء تعليق البشري علي هذه المسألة بأن الزعيم عبدالناصر لم يكن يعني السعي النبيل والشوق للاطلاع علي أوضاع الناس بقدر ما أنه يكشف أيضا عما يُصيب القيادة الفردية من نهم للمعلومات.. إلخ .

ونرى هنا : أن كل ما ساقه البشرى من قصص لا يمكن بأى حال أن نعتبرها أدلة وبراهين تثبت صحة رأيه، فكيف نعتبر اهتمام عبد الناصر بخطابات "شكاوي" المواطنين، دليل قاطع علي قلقه تجاه المعلومات . فى حين أن هذا الاهتمام تؤكده السياسات العامة التي وضعها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ومصالح المواطنين، ومن ثم، يكون ما عرضه البشرى من كلام محمود الجيار بأن نية عبدالناصر في هذا الموضوع: « أن تكون هذه الخطابات خطا ثالثا للمعلومات »، أو تعليق البشري بأن عبدالناصر لم يكن يقصد من هذا الأمر السعي النبيل والشوق للاطلاع علي أوضاع الناس.. إلخ» هو حكم علي النوايا، واستبعاد ما هو مؤكد علي أرض الواقع إلي ما هو ظني لا أساس له من الواقع، والقصة الأخيرة هذه وإن كان البشري ساقها كدليل علي انفراد عبدالناصر بالسلطة ؛ إلا أني لا أري أنه يُمكن تأويلها لتكون دليلا علي انفراد عبد الناصر بالسلطة، بأكثر مما يمكن تأويلها كدليل علي انقسام السلطة.

**٢ ـ التناقض والتداخل والتنافس الحاد بين أجهزة الأمن**

تناول البشري بحث مسألة الصراع والتنافس الذى قام بين أجهزة الأمن بعضها ببعض، واعتبرها لم تكن بسبب تعدد أجهزة الأمن فقط، ولكن بسبب أن اختصاصها وصلاحيتها ظلت علي الدوام متداخلة ومتضاربة، بحسبانه أنها بقيت علي الدوام خاضعة في نشاطها للمشيئة الفردية، وضرب مثلا ــ وحيداً- بالصراع الذي جري بين المخابرات- في عهد صلاح نصر- ومباحث أمن الدولة، وكيف تسلل كل جهاز في منطقة عمل الآخر ومحاولاته السيطرة عليه، سواء في العمل الداخلي أو النشاط الخارجي ( [2] ).

---

[1] نفس المرجع ص ١٥٣ .

[2] نفس المرجع ص ١٦٦ و ص١٥٤ .

على أننا لا نجد فى هذا المثل الذى طرحه دليلاً أو برهاناً يثبت صحّة ما هو بصدده، وعلى العكس، فإننا نجد أن تضارب وتداخل وتنافس الأجهزة الأمنية، لا يمكن أن يكون ناتجاً لخضوعها لسلطة واحدة ؛ لأن السلطة الواحدة تعني التنظيم والتنسيق فيما بين أجهزتها وفق سياسة واستراتيجية واحدة لتحقيق أهداف جهة واحدة، ومن ثم، يكون التفسير المنطقي، للمثل الوحيد الذي ساقه البشري عن سبب هذا التضارب والتداخل والتنافس الحاد بين المخابرات العامة- برئاسة صلاح نصر والخاضعة لسلطة الجيش - وبين مباحث أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية وسيطرة الزعيم هو أن الجهازين لم يكونا خاضعين لسلطة واحدة، يمكنها أن تنسق فيما بينهما، وتحدد مهام ودور كل منهما، لتحقيق هدف ومصلحة هذه السلطة . وما يؤكد ذلك أن البشري لم يذكر أن هناك أى تضارب أوتداخل أوتنافس قد حدث مثلا بين المخابرات العامة، والمخابرات الحربية، أوالمباحث الجنائية العسكرية، ذلك لأن هذه الأجهزة الأمنية الثلاثة، كانت تحت قيادة واحدة وسلطة واحدة هي سلطة الجيش، الأمر الذي يؤكد وجود سلطتين بدولة ٢٣ يوليو- كما أشرنا سابقا- وليس سلطة واحدة ينفرد بالهيمنة عليها الزعيم جمال عبدالناصر.

**٣ - هل هناك مفارقة بين رسوخ واستقرار النظام وبين ممارسة القمع الأمني ؟**

حاول البشري تفسير الممارسات السياسية لسلطة الجيش - والتى تسير وفق أجندة خاصة "بشلة المشير" وأهداف واستراتيجية خاصة بهم بحسبانها خرجت من استراتيجية وسياسات سلطة واحدة يُهيمن عليها رئيس الدولة "الزعيم جمال عبدالناصر" . ومن ثم بدا له الأمر وكأن هناك مفارقة، صاغها البشرى فى العبارة التالية : « بالرغم مما توفر للنظام السياسي من أساب للرسوخ والاستقرار، وانتصاره السياسي علي المعارضة، خاصة من عام ١٩٥٦ – ( فكان تأميم قناة السويس ورد العدوان الثلاثي، وما اتخذ من خطوات واسعة في النهوض الاقتصادي المستقل للبلاد، مع إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الشعبية، وأن كل هذه الإنجازات زادت المجتمع استقراراً وتأييداً من جموع الشعب الواسعة ) - ورغم زيادة فرص الاطمئنان ؛ كانت ظاهرة العنف تشتد في معاملة الخصوم السياسيين، سواء في المعتقلات أو خارجها، فكان ما حدث في ١٩٥٩ – ١٩٦٠ مع المعارضة الشيوعية من وقائع التعذيب، وما حدث مع معارضة الإخوان في أعوام ١٩٦٥ – ١٩٦٦ وما تلاهما من اعتقالات وتعذيب بالآلاف » ([1]).

ونستطيع أن نزيل مسألة المفارقة هذه إذا ما صححنا نظرتنا للنظام، ليكون في إطار انقسام السلطة، فنجد كأمر طبيعى منطقى أن إستراتيجية وسياسات السلطة الشرعية الدستورية للدولة برئاسة "الزعيم" فى وادٍ، واستراتيجية وسياسات سلطة

[1] نفس المرجع ص ١٧١ .

قيادة الجيش الغير شرعية أو غير دستورية فى وادٍ آخر، الأولى تقوم بكل الإنجازات الوطنية لصالح جموع المصريين، والأخرى تقوم بكل أنواع القهر والتسلُّط والاستبداد ضد المصريين .

**٤ - أصل المشكلة الأمنية**

يرجع البشري أصل المشكلة الأمنية إلي إلقاء الوظيفة السياسية علي عاتق أجهزة الأمن، ويلاحظ هنا في توصيف البشري لأصل المشكلة أنه بني الفعل للمجهول، فلم يذكر من الذي ألقي الوظيفة السياسية علي عاتق هذه الأجهزة الأمنية ؟ . وما هي هذه الأجهزة الأمنية التي أُلقِيَ عليها الوظيفة السياسية ؟ . والإجابة علي هذين التساؤلين، تكشف بوضوح ليس فقط عن أصل المشكلة الأمنية ؛ ولكن أيضاً عن ماهية هذه المشكلة. لنجد أن أصل «المشكلة الأمنية» تكمن في انقسام السلطة ما بين "الزعيم" و"المشير"، ودخول مؤسسة الجيش في ممارسة السياسة، ولعلنا نجد فيما كتبه البشرى خير دليل : « جاءت اعتقالات الإخوان المسلمين ١٩٦٥، وتولتها في الأساس الشرطة العسكرية علي يدي شمس بدران، في ظروف يشاء فيها شمس بدران أن يسحب اختصاص مباحث أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية، واستغل مبالغاته في أمر قضية الإخوان، في أن شدد النكير علي المباحث العامة بدعوي عدم تعاونها في حماية أمن النظام علي الوجه الكافي، وكان ذلك كله يجري متواكبا مع نمو المؤسسة العسكرية ومحاولتها لا زيادة نفوذها السياسي فقط، ولكن الهيمنة التامة علي النظام السياسي كله» ([1]).

●وعن أولي النقطتين - اللتين يري البشري أنهما الأكثر أهمية في المسألة الأمنية – واللتان ولَّدتا آثاراً سلبية وشائنة في التفكير الجمعي للشعب المصري، من حيث قدرة الأفراد والجماعات علي المبادرة والنقد غير الحذر وغير المتوجس، وعلي المشاركة الإيجابية في الشئون العامة . كنتيجة للممارسات الأمنية وهو الأمر الذى ظهر أنه نتيجة لممارسة الجيش للسياسة وفرض سلطاته وإرادته علي الدولة، الذي يتَّضح أنه جاء بسبب انقسام السلطة السياسية ما بين الجيش ورئاسة الدولة .

● النقطة الثانية : وفيها يري البشري ظهور وجه من وجوه المفارقة بحسبانه أنه بالرغم مما وفرته الأحداث من فرص الاستقرار السياسي، ومن تعاظم النفوذ السياسي للحكم تجاه أي تهديد محتمل من المعارضة كانت ظاهرة العنف تشتد في معاملة الخصوم السياسيين سواء في المعتقلات أو خارجها، وضرب مثلا بما حدث مع الشيوعيين والإخوان من وقائع التعذيب .

وفي هذه النقطة، نلفت النظر إلي ما ذكرناه سابقاً من أن الرؤية السليمة للنظام، لا يظهر في سياقها أي مفارقات أو متناقضات، بل لابد وأن تشكل هذه الظواهر سياقا متجانسا ومتوافقا، فإذا ما أعدنا النظر إلى عبارة البشري بالبند السابق والتي

---

[1] نفس المرجع ص ١٦٧ .

تكشف عن أن الإجراءات القمعية قامت بها أجهزة أمنية للجيش، بما يعنى عدم صدورها من سلطة الدولة الشرعية للزعيم عبد الناصر، حتى نتكلم عن مفارقة أو تناقض، علي العكس، نجد في ذلك انسجاما وتوافقا في السياق لدولة ٢٣ يوليو، طالما أن هذا السياق تحكمه سلطتان متصارعتان، وأن كل ما يصدر من إحداها لابد وأن يتناقض مع ما يصدر من الأخرى طالما أن ما يحكم العلاقة بين السلطتين هو نواميس ومبادئ التنافس والصراع وليس التعاون والتوافق.

●وعن التعليقان اللذان ذكرهما البشري بخصوص نفس القضية أحدهما : أن ضرب النظام الناصري، لم يأت من القوى السياسية الداخلية المعارضة له مثل الإخوان أو الشيوعيين، ولكن أتي من عناصر كانت لصيقة به حتى النهاية، وعلى رأس هؤلاء أنور السادات، رأيت أن أرجئ نقدي لهذه القضية إلي البند التالى وهو: "نهاية النظام" لاعتبارات منهجية .

أما التعليق الآخر: بأن الإفساح بقدر ما للمعارضة، والاعتراض بوجودها خلال فترة الثبات والاستقرار التي امتدت، لم يكن من شأنه أن يهدد وجود أو استقرار النظام.. إلخ . أري أن ما ذكرناه في بند سابق، ينطبق أيضا علي هذه القضية، ذلك باعتبار أن سلطة الجيش، كانت لها حساباتها الخاصة، وأجندتها التي كانت وراء تخريب المناخ السياسي الذي يمكن أن يسمح لقوي المعارضة بالظهور لتقوم بدور لصالح المجتمع والوطن.

**ثالثاً : مسألة نهاية النظام**

لما كانت رؤية البشرى لنظام ٢٣ يوليو، تتمحور حول الجانب التنظيمي، فيما يحسبه أنه يقوم علي تنظيم واحد هو الجهاز الإداري للدولة، ينوط بكافة سلطات الدولة وينفرد بالهيمنة عليه رئيس الدولة . ولما كان نظام ٢٣ يوليو من هذا الجانب التنظيمي ظلَّ قائماً حتي الآن لم ينته - بل علي العكس، ازداد هذا التنظيم الأحادي للدولة هيمنة علي سلطات الدولة، وإزداد رئيس الدولة إنفرادا بالهيمنة عليه وعلي مقدرات البلاد والعباد بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ بنهاية حكم عبدالناصر، ومن بعده حكم السادات، وإلي يومنا هذا. وذلك بعودة مؤسسة الجيش إلي وضعها الطبيعي في الهيكل التنظيمي للدولة، واسترداد رئيس الدولة سلطاته الدستورية عليها - فقد عرج البشرى في تناوله لمسألة نهاية نظام ٢٣ يوليو، من مدخل آخر وهو الجانب الفكري الأيديولوجي، فيما أسماه بنهاية الناصرية، وفَسَّر الناصرية بأنها السياسات والمشروعات المصرية العربية للنهوض والاستقلال والوحدة سياسيا واجتماعيا، وأن "الناصرية" تم تصفيتها حين أصبحت السياسة الأمريكية في موقع أقوي بما لا يقاس في مواجهة الناصرية، بحسبانه أن انهيار الجيش المصري واحتلال الأراضي، أعطي الولايات المتحدة فرصة أن تعرض المقايضة : "سيناء في مقابل

تصفية الناصرية"، أى أن البشرى ايتسر أسباب تصفية النظام الناصرى، واختزلها فى عامل واحد هو العامل الخارجى، واقتصر فى هذا العامل على دور الولايات المتحدة .

ونرى : أن مسألة تصفية الناصرية هى قضية أكبر من أن تختزل فى العامل الخارجى، وأن هذه القضيه تخص الشأن الداخلى المصرى، وتمت بإرادة السادات رئيس الدولة المصرية وقتها، وكانت مصر وقتها دولة مستقلة كاملة السيادة تملك قرارها السياسى ولم تكن خضعت بعد للوصاية الأمريكية، ونرى أن هناك ثلاث خطوط رئيسية فى مسار تصفية الناصرية هى أشبه بمراحل أو خطوات ثلاث اتبعها السادات لتصفية الناصرية، وسنسردها فى المحاور الثلاثة الآتية :

- ثورة السادات مايو ١٩٧١لتصفية الناصرية.
- معركة ٦ أكتوبر ١٩٧٣.
- هزيمتان باسم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

**١ ـ ثورة السادات ١٥ مايو ١٩٧١ لتصفية الناصرية**

فيما تناوله البشري من أسلوب وآليَّات ضرب الناصرية، ومن أنها جاءت من عناصر لصيقه بالنظام، وأن علي رأس هؤلاء أنور السادات، الذي اعتلي حكم مصر بعد وفاة "الزعيم"، وأن صراعا قد نشب في بداية حكمه في مايو ١٩٧١، بينه وبين أعمدة وأركان الدولة والمنتمين جميعا للمشروع الناصري، وكان فيهم الفريق أ. محمد فوزي وزير الحربية وقائد عام الجيش، وشعراوي جمعه وزير الداخلية .. وإلخ، وكيف أن السادات واجه هؤلاء جميعا وهم ذوو خبرة ومران، ومع ذلك، إنتصر عليهم جميعا ( [١] )؛نجد أن تفسيره لإنتصار السادات علي عُمد النظام الناصري، وعلي النحو الوارد سابقا؛جاء في مقتضي رؤيته للنظام الناصري ـ الذي حلَّ فيه السادات مكان "الزعيم"، والذي يتمحور حول فكرة انفراد رئيس الدولة علي التنظيم الأحادى للدولة ـ فاعتبر أن ذلك أتاح له القدرة علي الإطاحة بكل عُمد النظام ؛ بالرغم من أن "السادات" لم يكن معه في هذه المعركة سوى : "رئاسة الجمهورية ورئاسة المخابرات العسكرية وصحيفة الأهرام" »، وأنه رغم ذلك حسم المعركة في يومين اثنين ؟!!( [٢] ) .

ولنقد وتقويم رؤية البشري هذه، نجد أن القراءة الأولى تكشف عن تناقض في الفكرة الأساسية التي تقوم عليها الرؤية، وهي : "انفراد السادات بالهيمنة علي الجهاز الإداري للدولة"، وهو في نفس الوقت ليس معه سوى رئاسة الجمهورية ورئاسة المخابرات العسكرية وصحيفة الأهرام ؟!، الأكثر من هذا أنه :كان في

---

[١] نفس المرجع ص ١٨٩ .

[٢] نفس المرجع ص ١٩٠ .

خصومة وصراع مع عُمد هذا التنظيم، فى حين أن رئيس الدولة يستحيل عليه السيطرة – فضلاً عن الهيمنة – علي التنظيم الإدارى للدولة بكل أجهزتها وهيئاتها المتعددة بشخصه، إلا أن يكون من خلال سيطرته علي هؤلاء الوزراء وكبار المسئولين علي قمة أجهزة وهيئات التنظيم الإداري للدولة – وهم عُمد النظام – فإذا دخل في خصومة وصراع معهم، فقد بالتالي سيطرته علي هذه الأجهزة والهيئات!!.

أما وأن نقد وتقويم رؤية البشري هذه لابد وأن تكون من خلال السياق المحيط بتلك الأحداث، فلا يمكننا فهم، ومن ثم تفسير أياً من هذه الأحداث، إلا من خلال السياق المحيط بها، فإنني أري أن أهم بنود ذلك السياق، يتحدد في موقف القوي السياسية المؤثرة والفاعلة في المجال السياسي الداخلي . وكانت تتمثل فى تلك اللحظة التاريخية في قوتين : قوة الجماهير المصرية، وقوة الجيش المصري .

❖ **موقف الجماهير المصرية :**

● ليس من الطبيعي اعتبار جماهير أى شعب في حركتها في الحياة الطبيعية، قوة سياسية، إلا من خلال تكوينها تنظيم حركي له أهداف ومنهج، علي أن التاريخ كشف أن جماهير الشعب المصري تتميز بسمة خاصة قد لا تتوفر في مجتمعات إنسانية أخري، ألا وهي الإحساس المشترك العالي بالخطر الذي قد يواجه الوطن والدولة، والاستجابة العالية لهذه التحديات، في إطار تجمع بشري هائل، يشمل غالبية المصريين، ليبدو وكأنه في شكل تنظيم حركي، يتحول إلي قوة سياسية مؤثرة وفاعلة، يُمكنها أن تقلب موازين القوي السياسية المسيطرةعلي المجال السياسي، وتفرض إرادتها عليها . في حين أن علوم السياسة تؤكد أن جماهير أى شعب، لا يمكنها أن تصبح قوة سياسية فاعلة ومؤثرة، إلا من خلال تشكيل كيان تنظيمي حركي . والشاهد علي ذلك : تحرك الجماهير المصرية يوم ٩، ١٠ يونيو ١٩٦٧، لمجرد إنتهاء الزعيم جمال عبدالناصر من خطاب التنحي عن رئاسة الدولة، واندافعها في تجمعات بشرية غير مسبوقة، وحصارها لمنزله في مصر الجديدة، حتي أجبرته علي الرجوع في قرار التنحي، واستمرار حكمه للبلاد . والدلالة السياسية لهذا الحدث، كشفت عن أن الجماهير حسمت الصراع علي السلطة بين "الزعيم" وبين قيادة الجيش، ومن ثم، فشلت محاولات المشير وكبارجنرالاته في العودة إلي الجيش بعد قبول استقالتهم، وهو ما كان يعني عودة قيادة الجيش إلي ممارسة سلطاتها السياسية مرة أخري . ومن ثم، جاء فشل محاولتهم لقب نظام الحكم والاستيلاء علي السلطة بالقوة ([1]).

نستطيع أيضا أن ندلل علي القوة السياسية لجماهير الشعب المصري، فى المشهد الذى ما زال حاضراً معنا ألا وهو : نزول الجماهير المصرية يوم ٢٨ يناير

---

[1] الثعابين ج٢- مرجع سابق ص ١٤٩ – ١٥٠ .

٢٠١١، لتحوّل حركة الاحتجاج التي دعت إليها مجموعات من الشباب فى ٢٥ يناير إلي ثورة حقيقية، أطاحت بحكم «مبارك»، هذا فضلا عن الصورة التي رسمها «البشري» لنزول الجماهير في ثورة ١٩١٩، التي أشبه بما حدث في ٢٨ يناير ٢٠١١ .

كتب البشري[١]:« إن كل من قرأ عن ثورة ١٩١٩، تدهشه هذه القومة الشعبية الواحدة، ينتفض في يوم واحد شعب بأسره من أقصي البلاد شمالا إلي أقصاها جنوبا، وقد أدهشت هذه القومة الشاملة الواحدة الإنجليز، الذين لم يرد في خيالهم أن تقوم مثلها في ٩ مارس ١٩١٩ صباح نفي سعد زغلول وثلاثة من أصحابه إلي جزيرة مالطة .. ويضيف البشري .. "سعد" هذا وأصحابه فاجأهم إثر صنيعهم، وأدهشتهم تلك الاستجابة القاصمة فور اعتقاله ونفيه، ومهما قدَّر الدارسون الدور الذي لعبته التكوينات التنظيمية المحدودة التي وُجدت في مصر خلال فترة الحرب العالمية الأولي، فالمستقر عليه الرأي أن القومة الشعبية كانت أعظم شمولاً، بما يكاد يستحيل أن يقارن بالجهد التنظيمي المحدود، أي أن الثورة فاجأت الثوريين، كما فاجأت أعداءها . هو نمط مما يُمكن تسميته " التلقائية المنظمة " لشعب بلغ درجة من التوحُد في المشاعر والتجانس في الأفعال وردود الأفعال»( [٢] ).

● وجاء تفسير البشري لتضامن الجماهير المصرية مع السادات في أحداث الصراع علي السلطة أنها : رأت في رئيس الدولة السادات صاحب الشرعية، وأن ما دونه من مؤسسات وأجهزة ورجال مجرد تمرد، وذلك وفقا لمقتضي رؤيته الشاملة للنظام، باعتباره يتمحور حول فكرة التنظيم الواحد للدولة وانفراد رئيس الدولة بالهيمنة عليه ( [٣] ).

وفي نقدنا لهذا التفسير، نجد أن في ثورة الجماهير المصرية في يناير ٢٠١١ لإسقاط مبارك، وهو رئيس الدولة المنفرد بالهيمنة علي التنظيم الأوحد للدولة وهيمنته علي كافة السلطات ما يكفي لإسقاط هذا التفسير ؛ إلا أن السياق المحيط بهذا الحدث يكشف عن ثلاثة عوامل دفعت الشعب المصري لقبول «السادات» رئيساً للدولة وهي :

١. إخفاء «السادات» حقيقة انتماءاته الفكرية والأيديولوجية عن الرأي العام، وكذلك تصوره للدولة المصرية ونظامها السياسي، والحلول التي كان يراها للمشكلات التي كانت تواجه الدولة . ومن ثم، بدا أمام الرأي العام في صورته الظاهرية، بإعتباره نائب رئيس الدولة الزعيم جمال عبدالناصر، وأنه كان

---

[١] دراسات في الديمقراطية المصرية – مرجع سابق ص ٢٧ .
[٢] الثعابين ج٢- مرجع سابق ص ١٤٩ – ١٥٠ .
[٣] نفس المرجع ص ١٩٠ .

حائزاً على ثقة "الزعيم" ؛ وإلا لما عيَّنه نائباً له، وبما يعنى إيمانه بفكر ومنهج وسياسات "الزعيم".

٢. تصريح السادات المستمر والدائم، بإعلانه للرأي العام، التزامه بمبادئ وسياسات ومنهج الزعيم عبدالناصر مع إجادته اللعب علي عواطف الجماهير ودغدغة مشاعرهم، بالإضافة إلي أن ترشيحه للرئاسة جاء من قبل مؤسسات الدولة الدستورية علي أثر تعهده أمام أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء مجلس الأمة، بالسير علي طريق الزعيم عبدالناصر ([1])، ومن أقواله : «إن وفاءنا لجمال عبدالناصر، يجعلنا نعمل علي الاستمرار فيما بناه بنفس التصميم وبنفس الإخلاص وبنفس التجرد»، وقوله أيضا : «إنني علي استعداد لوضع حياتي ثمنا لاستمرار كل ما بناه جمال عبدالناصر» ([2]). وجاء نجاح السادات بهذا الأسلوب، ما جعله نمطاً ونموذجاً مثالياً لبعض القادة السياسيين للاحتذاء به والسير علي نهجه، وذلك بإخفاء حقيقة نواياهم وانتماءاتهم الفكرية الأيديولوجية، مع التصريح والإعلان للرأي العام عن انتماءاتهم وولاءهم لأفكار ومبادئ وسياسات الزعيم جمال عبدالناصر .

٣. إعلان الجيش تأييده لترشيحه "للسادات" رئيسا للجمهورية، في رسالة بعثها الفريق أ. محمد فوزي القائد العام ووزير الحربية بالنيابة عن قادة ورجال الجيش، في اليوم التالي مباشرة لتشييع جنازة الزعيم الخالد جمال عبدالناصر، ويشير «فوزي» إلي أن أثر هذه الرسالة علي الجماهير المصرية كان كبيرا، لسرعان ما رددت في كل مكان : «الجيش عاوز السادات» . كذلك أشار «فوزي» إلي البيان الذي أصدره ليلة الاستفتاء -علي السادات كرئيس للدولة - وتأثيره الكبير علي الجماهير المصرية، نظرا لما كانت تحظي به معركة التحرير واسترداد الكرامة الوطنية لدي الشعب المصري، والتعبئة الكاملة لكل الموارد البشرية والمادية للمجهود الحربي، ما جعل من تأييد الجيش للسادات، دافعا لانحياز الشعب لانتخاب السادات رئيساً للدولة، ويشير «فوزي» إلي أن الجماهير نادت نفس الشعار الذي رددته سابقا «الجيش عاوز السادات» ( [3] ). ونري هنا تأييد الجيش كعامل مؤثر، جاء في ظل غياب المعرفة الكاملة للرأي العام علي شخصية واتجاهات وتوجهات السادات السياسية .

---

[1] الفريق أ. محمد فوزى – مذكرات الفريق أ. محمد فوزى وزير الحربية الأسبق ج٢ إستراتيجية المصالحة- المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب بالأخضر ط٢- ١٩٩٢ ص ١٣٣ .

[2] نفس المرجع ص ١١٩ .

[3] نفس المرجع ص ١٢٩ - ١٣٠ .

❖ **الجيش المصري كقوة سياسية :**

بالرغم من أن الجيش المصري هو إحدي القوي السياسية المعتبرة في الدولة المصرية منذ نشأت التاريخ، وأن كلمته هي الكلمة العليا في تحديد حاكم مصر، كأمر بديهى لم يستلزم من مفكرى وأساتذة العلوم السياسية مجرد الإشارة إليه، ولو أعدنا قراءة تاريخنا القديم والحديث بعمق ونظر ثاقب، لما تجاوزنا هذا الرأي . فإن "البشرى" فى هذا الجانب، إبتسر قوة ووزن الجيش المصرى في صراع السلطة هذا، علي شخص الفريق أ. محمد فوزي، وذلك وفقاً لما كان ينبغى أن يكون عليه كقائد عام للجيش ووزير للحربية يملك السيطرة والهيمنة على مؤسسة الجيش ويمثِّل إرادتها ؛ فوضعه مع نظرائه الوزراء والمسئولين علي قمة التنظيم الإداري للدولة . وأعلن أن «السادات» أطاح بهم جميعا في خبطة واحدة !!. الأمر الذي يضعنا أمام تساؤل هام: هل كان الفريق أ. محمد فوزي يُمثِّل فعليا وواقعيا الجيش المصري كقوة سياسية ؟ . أو بصيغة أخري: هل كان «محمد فوزي» من الناحية الفعلية، ينفرد بالسيطرة والهيمنة علي الجيش – باعتباره القائد العام ووزير الحربية – ومن ثم، يُمثِّل قوّة الجيش السياسية وتكون إرادته هي إرادة الجيش المصري ؟ . ومن هذا الجانب، علينا أن ننظر لأحداث التاريخ بما هو«واقع»، وليس « بما كان ينبغي أن يكون عليه » . بمعني: أن ننظر للفريق أ. محمد فوزي: بما كان عليه «فعليا وواقعيا» ومدي سيطرته علي الجيش، وهل كان يُمثِّل فعلياً قوّة الجيش السياسية ؛ وليس بما كان ينبغي أن يكون عليه كقائد عام ووزير للحربية . وقد أجابت وقائع التاريخ علي هذا التساؤل في أمرين:

- ضعف الكفاءة القيادية للفريق أ. محمد فوزي.
- القائد الفعلي للجيش المصرى الفريق أحمد صادق.

● **ضعف الكفاءة القيادية للفريق أ. محمد فوزي :**

هناك قصور فيما كتبه المؤرخون عن مسألة الكفاءة القيادية للفريق أ. محمد فوزي، باعتبار أن ذلك قد يكون فيه مساس بكرامة أحد قادة الجيش ؛ باستثناءات قليلة . مثلما ذكره "موسى صبرى" من أن "محمد فوزي" قال لحلفائه فى معركته مع السادات : إنه لا يمكنه أن يُسيطر على دبابة واحدة فى القوات المسلحة، وأنه لايملك سوى تقديم استقالته تعبيراً عن تضامنه معهم، وأنه بالفعل قدَّم استقالته ( [1] ).

ومن ناحية أُخرى يمكننا تحديد قدرة القائد على القيادة وسيطرته على الرجال، من خلال بعض المؤشرات منها السمات الأخلاقية الإنسانية، التى تعتبر من أهم العناصر المؤثرة والفاعلة فى قدرة القائد على القيادة وسيطرته على الرجال، فإذا لم يكن القائد يملك «كاريزما» قوية متألقة، يستطيع بها أسر قلوب الرجال والسيطرة

[1] موسى صبرى – وثائق ١٥ مايو – المكتب المصرى الحديث ط٢ – ١٩٧٧ ص ٧٥ .

علي عقولهم، أو جذب إعجابهم بفكره وذكائه ؛ فإنه يستطيع من خلال تنمية ما يملكه من خصال إنسانية : « شهامة، مروءة، شجاعة، رحمة، تعاطف مع الآخرين والاهتمام بهم وبحل مشاكلهم الاجتماعية.. وغير ذلك» أن يملك حبهم واحترامهم له، بل ويملك أفئدتهم وثقتهم وتعاطفهم – كما في قوله تعالي « لو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك» .

والملاحظ في هذا السياق أن المؤرخين اقتصرو فى تقييم "محمد فوزي" كقائد عام للجيش، على دوره المشرف وقيامه بمهام وظيفته علي أكمل وجه في إعادة تنظيم الجيش المصري بعد نكسة يونيو ١٩٦٧، سواء في نواحي الضبط والربط أو التدريب العسكري ؛ إلا أنهم لم يذكروا الجانب السلبي في شخصيته، وهو الجانب الذي يخص القيادة، ويتمثل في الصرامة والشدة إلي حد القسوة، التي نفَّرت وأبعدت عنه الرجال، ولما كنت قد تخرجت في الكلية الحربية في 1967/12/6، وخدمت فى الجيش منذ تولِّيه قائداًعاماً للجيش، وشهدت كل ما كان يتردد علي ألسنة القادة والضباط من كراهية شديدة يضمرونها له، خاصة أنه جاء خلفاً للمشير عبدالحكيم عامر، الذي كان علي النقيض، مثالاً ونموذجاً إستثنائياً للقيادة الإنسانية، وكانت رعايته الإجتماعية الإنسانية لكل من تحت قيادته، أمر يفوق الخيال . ومن ثم، كانت المقارنة في اللاوعي داخل نفوس القادة والضباط بين الاثنين، شديدة التباين، وتضيف أثرا سلبيا علي ما هو واقع .

ويكفي للدلالة علي هذا التباين، أن زيارة المشير عامر لأي وحدة عسكرية، كانت يوم فرح واحتفالية، حيث كان يستجيب لحل كافة المشاكل الاجتماعية المعروضة عليه من أفراد هذه الوحدة . في حين أن يوم زيارة خلفه «محمد فوزي»، كانت يوم نحس وشؤم، وكان أقصي ما يتمناه أي فرد في الوحدة المزارة، أن يَسلَم من الجزاء الفردي فضلا عن الجزاء الجماعي للوحدة بأسرها . حتى يكون فشل الفريق أ. محمد فوزي في أداء وظيفته السابقة "كرئيس للأركان" في وجود المشير عامر قائدا عاما، لم يكن فقط نتيجة لقوة تنظيم «شلة المشير» التي نجحت في عزله تماما عن مهام وظيفته، ولكن أيضا لضعف عناصر القيادة لديه، بما لا تُمكِّنه من اختراق ذلك الحصار الذي فرضته «شلة المشير» عليه، كتب محمد فوزي: « كان تعييني في مارس ١٩٦٤ رئيسا لهيئة أركان حرب القوات المسلحة خلفا للفريق أ. علي عامر، مفاجأة لي شخصيا، وكان موقفي الموضوعي خلال ممارستي للمهات الرمزية القليلة طوال مدة عملي بهذا المنصب غريبا، إذ إنني لا أتذكر أنني قمت خلال هذه الفترة بعمل ما في القوات المسلحة، وكنت صابراً لثقة وأمل الرئيس عبدالناصر في شخصي من جهة، ورغبة المشير عامر وحرصه علي سحب مسئولياتي وسلطاتي من جهة أخري . وأذكر أنه لم يبق من مهمات وظيفتي

سوي تكرار الأمر أو التوجيه أو التعليمات أو تفسيرها وإعادة طبعها وتوزيعها علي القوات المسلحة» ([1]) .

كتب أيضا : « فضلت إزاء هذه الحالة السلبية، أن أرحب بالرحلات والزيارات الخارجية، فقمت بزيارة يوغوسلافيا، والهند، وبعض الدول الغربية، والدول الافريقية التي كانت تدعوني لزيارتها، كل ذلك قتلاً للوقت، وبعداً عن الظروف التي كانت حولي خلال مدة وجودي في مركز رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة »([2]).

- **القائد الفعلي للجيش المصرى الفريق أحمد صادق :**

ما يهمنا هنا، أن سلبيات القائد، تُثقل من وزن وتزيد من حجم رئيس الأركان، ذلك أن الغلظة والفظاظة في معاملة القائد تدفع المرؤوسين إلي تَجنُّب التعامل معه، وتتحاشي عرض المشاكل والتقارير عليه، ليكون تعاملهم مع رئيس الأركان خاصة في الأمورالإنسانية، وهو ما يؤدى إلى عدم إلمام القائد العام -"فوزي"- بأحوال الجيش وتفاصيل ما يدور بداخله، حتي أصبحت قيادته للجيش هي قيادة رمزية شكلية، في حين، أصبح "صادق" رئيس الأركان هو الملم بكافة شئون الجيش، ومن ثم أصبح القائد الفعلي للجيش .

هذا مع ما تضيفه شخصية الفريق أحمد صادق، بما يملكه من «كاريزما» متألقة، وجسم عملاق ضخم يوحي بالهيبة، يجمع حوله القادة والضباط، ينتمي لمدرسة المشير عامر القيادية . وقد يكون من التزيُّد أن أذكر انطباعي عن مؤتمر حضرته ممثلا لكتيبتي دعا إليه الفريق صادق بعد أن أصبح قائداً عاماً ووزيرا للحربية، لتوعية القادة والضباط حول قرار «السادات» بالاستغناء عن – أو طرد- الخبراء السوفييت، الذين كان لهم حضور إيجابي كبير في التدريب العسكري علي جميع المستويات، لما لهم من أيادى بيضاء، لا ولن ينساها الشعب المصري لإخلاصهم في أداء مهمتهم هذه . الأمر الذى استدعي إقامته لهذا المؤتمر، وقد انفرد فيه بعرض القضية بإسهاب في ساعات طويلة في أسلوب قصصي دراماتيكي فحواه : أنه حين قام بالتفتيش المفاجئ علي أحد وحدات الدفاع الجوي الروسية – المُكلَّفَة بالدفاع عن سماء مصر – لم يُسمح له بدخول الموقع، الأمر الذي اعتبره يخدش الكرامة الوطنية وأخذ يضرب علي هذا الوتر، وعلي الرغم من أن موقف الوحدة الروسية هذا له ما يُبرِّره – باعتبار – أنها وحدة روسية جاءت لتقديم يد العون والمساعدة لحماية مصر، وهي في ذلك أشبه «بالسفارة» التي لا يحق لأحد أن يتدخل في شئونها – إلا أن تأثير كاريزما الفريق صادق، ولعبه علي وتر

---

[1] الفريق أ. محمد فوزى – مذكرات الفريق أ. محمد فوزى وزير الحربية الأسبق ج١ – دار المستقبل العربى ط٥- ١٩٩٠ ص ٥٤ .

[2] نفس المرجع ص ٥٦ .

الوطنية، كان له التأثير الفاعل في إقناع الحاضرين بوجهة نظر "السادات" في قراره المنوه عنه.

ويظهر هنا، أهمية الانتماء الفكري والأيديولوجي للفريق صادق، الذي يُمكننا استنتاجه من توليه مديرا للمخابرات الحربية، وقتما كانت "المخابرات الحربية"، أحد أهم أدوات قيادة الجيش «شلة المشير» في صراعها مع "الزعيم" جمال عبدالناصر علي السلطة، ومن ثم، يكون «صادق» واحدا من أهم أعضاء «شلة المشير»، الذين هم أعدى أعداء عبدالناصر والناصرية.

ويلاحظ أيضا أهمية النظر والاعتبار، إلى أن "الزعيم" لم يتخلص إلا من بعض كبار جنرالات الجيش، وجاء ذلك بأسلوب الحيلة – أو الخدعة – حين نجح فى إقناع المشير عامر وشمس بدران، علي تقديم استقالتهما، على أن يقوما بدفع بعض كبار الجنرالات علي رأس تنظيم الجيش للإستقالة ؛ فى مقابل أن يتنازل "الزعيم" عن رئاسة الدولة لشمس بدران، وذلك بحجة ضرورة تهدئة الرأي العام باعتبارهم مسئولين عن الهزيمة – إلا أن الزعيم بعد أن تمت بالفعل استقالة هؤلاء الجنرالات وعلي رأسهم المشير عامر وشمس بدران، أعلن في خطاب التنحي عن تنازله لرئاسة الدولة لزكريا محيي الدين ([1])، ثم سارت الأمور علي النحو الذى سارت عليه.

أي أن التخلص من بعض كبار الجنرالات علي رأس تنظيم الجيش، لم يكن ليحقق سيطرت الدولة – الممثلة دستورياً فى رئيس الدولة "الزعيم" جمال عبدالناصر- علي الجيش ؛ إلا أن يكون ذلك من خلال رجال مخلصين له داخل الجيش يمكنهم القيام بهذه المهمة. وهو ما لم يتحقق، في اختياره – غير الموفق – للفريق أ. فوزي ليقود الجيش في هذه المرحلة التاريخية الفارقة. ومن ثم، نستطيع أن نعي كيف أدرك «السادات» هذه المفارقة – بين القائد الفعلي والقائد الشكلي – وكيف اعتمد في ثورة مايو ١٩٧١ « تصفية الناصرية» علي تأييد الجيش، المَمَثَّل في شخص الفريق صادق رئيس الأركان والقائد الفعلي المهيمن علي الجيش، والذى يمكننا أن ندركه بالاقتصار على ما كتبه "محمد فوزى": « فى منتصف الليل اتصل الفريق صادق بى تلفونياً وقال " إحنا مش اتفقنا نؤجِّل استقالتك لباكر"، فقلت له "أنا قررت الاستقالة منذ أمس وأنت تعلم ذلك، وهذا موضوع شخصى وأنت تعلم السبب، وبعدها انقطعت حرارة تليفونات المنزل نهائياً. وبينما كان الفريق صادق يُكلِّمنى من مكتبه فى كوبرى القبة، استدعى على عجل كتيبة وحدات خاصة بقيادة المقدم "إبراهيم الرفاعى"، وأحاط بها قيادة كوبرى القبة مدَّعياً أنه إجراء وقائى ضد ما سماه احتمال مهاجمة القيادة والاستيلاء عليها، كما قام الفريق صادق بمنع

[1] عقيد عبدالعزيز البتشتى – الثعابين ج٢- المكتب المصرى الحديث ط١ ٢٠٠٨ ص ١٤٦ – ١٤٧.

أى تحركات بدون إذنه شخصياً، وأخطر قادة القوات المسلحة جميعاً بأن التعليمات والأوامر تصدر باسمه شخصياً، وأن القائد السابق قبلت استقالته » ( [1] ).

**ثانياً : معركة أكتوبر ١٩٧٣**

يُقيِّم البشري نصر أكتوبر ١٩٧٣ بأنه : لم يحقق استردادنا لأرضنا المغتصبة "سيناء" بالقوة العسكرية ؛ وإنما جاء انسحاب الجيش الإسرائيلى من "سيناء" فى مقابل عدول كبير فى السياسات والمشروعات المصرية العربية الخاصة بالنهوض والاستقلال والوحدة « سياسيا واجتماعيا»، بما يعني: "تصفية الناصرية"، وذلك خلال ست سنوات من حرب ١٩٧٣ ( [2] ). هذا بالرغم مما قام به عبدالناصر، من إجراءات جادة لإعادة بناء الجيش المصري – الإعداد والتدريب الشاق بعد الهزيمة مباشرة – بما مَكَّن الجيش المصري من خوض معركة أكتوبر ١٩٧٣، وإحراز النصر العسكري الهام .

ومدلول الجزء الأخير من مقولة «البشري» تُشير إلي أن «تصفية الناصرية» تمت خلال السنوات الست من نصر أكتوبر ١٩٧٣ . أى حتي تاريخ إنعقاد اتفاقية السلام ١٩٧٩ ؛ في حين أن سيناء لم تأت إلا من خلال مفاوضات اتفاقية السلام، وفقا لتنازلات واشتراطات أخري ضمنتها بنود الاتفاقية سواء السري منها أو المعلن، الأمر الذي يجعل من «تصفية الناصرية»، مجرد « كادوه » أو عربون صداقة من «السادات» للولايات المتحدة، كي تقبل نقل مصر من الجانب المعادي لها – باعتبار أن مصر / عبدالناصر، كانت محسوبة ضمن الكتلة السوفيتية المعادية لكتلة الولايات المتحدة – إلي دولة صديقة يمكن للولايات المتحدة، أن تقوم نحوها بدور إيجابي لتسوية النزاع بينها وبين إسرائيل لاسترداد سيناء .

أما الجزء الأول من مقولة البشري، فقد صاغ فيها فكرته بمزج مسألتين :

المسألة الأولي : أن إجراءات إعادة بناء الجيش، والإعداد والتدريب الشاق، لخوض معركة تحرير سيناء عسكريا ؛ قام بها "الزعيم" وفقاً لاستراتيجية المواجهة،والتى صاغها في مبدأ أعلنه ليكون شعاراً لمعركة التحرير : «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».

المسألة الثانية : أن معركة أكتوبر ١٩٧٣ وإحراز النصر بقيادة السادات، جاءت وفقا : لاستراتيجية السادات في الحرب وهى استراتيجية المصالحة مع إسرائيل، وذلك في إطار عملية عسكرية محدودة، لتحريك الموقف السياسي التفاوضي، اعتماداً علي قيام العدو الأمريكى بحل النزاع المصري الإسرائيلي، وإعادة سيناء لمصر.

---

[1] مذكرات الفريق أ. محمد فوزى وزير الحربية الأسبق ج٢ إستراتيجية المصالحة- مرجع سابق ص ٢٢٢ .

[2] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ١٨٥ – ١٨٦ .

من هنا، نصل إلي الإشكالية في فكرة "البشري" هذه التي مزج فيها بين المسألتين وذلك في التساؤل الآتي : لماذا لم يَقُد السادات حرب أكتوبر ١٩٧٣ لاسترداد سيناء، وفقا لاستراتيجية "الزعيم" وهي استراتيجية المواجهة والمصاغة في مبدأ « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة »، خاصة بعد ما تم تدريب وإعداد الجيش لخوض معركة التحرير عسكريا ؟ . أو بصيغة أخري لماذا غيَّر "السادات" استراتيجية الحرب في أكتوبر ١٩٧٣، لتكون استراتيجية المصالحة مع إسرائيل، باللجوء إلي العدو الأمريكي ليملي شروطه علينا ويفرض استراتيجيته في حل النزاع بيننا وبين إسرائيل لاسترداد سيناء؟ .

**والإجابة عن هذا التساؤل يحكمها أمران :**

- **الأول:** نيَّة وإرادة السادات في اختيار أي الاستراتيجيتين لإعادة سيناء : "استراتيجية المواجهة" وتحرير الأرض عسكريا . أم "استراتيجية المصالحة" مع إسرائيل، واستخدام الحرب المحدودة لتحريك الموقف سياسيا للتفاوض مع إسرائيل .
- **الثاني:** مدي كفاءة وقدرة الجيش المصرى العسكرية في أكتوبر ١٩٧٣، باعتبارها العامل الحاسم، في اختيار القرار لأي الاستراتيجيتين: «العسكرية» . أم «السياسية» التى يُمكن أن تؤدي فيه الحرب المحدودة، دور حسب إمكانات وقدرات الجيش المصرى .

- **أولاً : نيَّة وإرادة السادات في اختيار أي الاستراتيجيتين:**

ليس من قدرات البشر معرفة نيَّات الآخرين، وبواطن نفوسهم، كونها أمر إلهي، اختصه المولي عز وجل لنفسه ؛ إلا أن ظواهر الأعمال وما تهدف إليه، هي دليل ومؤشر يكشف عن نية الإنسان وإرادته . ومن هذا الجانب، يمكننا معرفة نيَّة وإرادة السادات: أي من استراتجيته للحرب وتصرفاته وأعماله التي أثرت علي مجري ومسار ومآلات الحرب وذلك في النقاط الآتية:

❖ **هل كان «السادات» يملك قرار الحرب ؟**

معني أن يملك السادات قرار الحرب، أنه كان يملك - وقتها - حرية الاختيار المطلق – باعتباره رئيسا للدولة ينفرد بالهيمنة علي كافة السلطات – بين أمرين : إما الحرب، وإما السلام، فاختار طريق الحرب وفقاً لإرادته الحرة المطلقة . ونقد هذه المسألة يدفعنا لمعرفة السياق المحيط بصدور قرار السادات بالحرب في أكتوبر ١٩٧٣ – وهو كما نوهنا المنهج الذي التزمنا به في هذا البحث – وهذا السياق يتلخص في : التعبئة الكاملة «المعنوية والمادية» للشعب المصري والدولة نحو الحرب، منذ رفضت جماهير الشعب قرار الزعيم بالتنحي عن قيادة الأمة، وإصرارها علي استمراره في الحكم، وهو الأمر الذى كشف عن قبول المصريين لاستراتيجية المواجهة والتحدي، واستخدام القوة لاسترداد سيناء، فقد كان الزعيم

رمزاً للقوة والتحدي والشموخ، فأعلن استراتيجية الحرب لاسترداد سيناء في عبارته التاريخية « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » . وظلَّ يُحرِّض المصريين علي القتال، ويُعبئ كل موارد الدولة «البشرية والمادية» نحو الحرب واستمر «الزعيم» في دق طبول الحرب، حتي تحوَّل مسار حياة المصريين من مسارها الطبيعي إلي مسار الحرب، في كل أنشطة ومجالات الحياة . ومع استمرار طبول الحرب في دقاتها السريعة والمتلاحقة ؛ تسيدت أجواء الحرب علي المزاج العام للمصريين، وذابت نغمتها في دمائهم وفي وجدانهم، لقد أصبحت حركة المصريين فى كل شأن من شئون حياتهم تُجسِّد معني ومفهوم الحرب – في هذه الأجواء، رحل "الزعيم"، واعتلي "السادات" سُدَّة الحكم، بعد أن أصبحت الحرب «إرادة أمة»، وقيد والتزام علي الحاكم، لا فكاك ولا مهرب منه، ولم يَعُد لأي حاكم أي ما كان، أن يأتي بإرادة أخري تعلو علي إرادة المصريين، في اختيارها للحرب، كأداة لتحرير أرض الفيروز ولا في استطاعة أي حاكم - أن يُغَيِّر المزاج العام للمصريين من الحرب إلي السلام. لقد أصبحت «الحرب» قدرا مقدورا للحاكم والمصريين علي السواء . أي أن الحرب أصبحت «استحقاق»، أشبه بالاستحقاقات الثلاثة «الدستور، البرلمان، رئيس الجمهورية»، والتي فرضتها إرادة الشعب المصري في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ والتي لا يمكن أن ننسبها إلي إرادة واختيار وحكمة وذكاء وعبقرية الرئيس المؤقت "عدلي منصور" أو أى فرد آخر.

❖ **بعض المؤشرات توضح اتجاه السادات نحو الحل السلمي :**

هناك مؤشرات[1] تكشف عن توجُّه السادات نحو الحل السلمي، بما يعنى أن الشعب المصرى هو من فرض إرادة الحرب على السادات مثل :

- اتصالاته السرية من مكتبه الخاص مع الإدارة الأمريكية، دون الاتباع للقناة الشرعية – أي من خلال وزارة الخارجية المصرية مع القائم برعاية المصالح الأمريكية في مصر «بيرجس» وذلك بعد قطع العلاقات بين مصر والولايات المتحدة منذ ١٩٦٧.
- مبادرة «السادات» في ١٤ فبراير ١٩٧١، والتى أطلق عليها : «مبادرة السادات الجزئية»، وتتلخص في: انسحاب القوات الإسرائيلية من شريط من قناة السويس، تقوم علي أثرها مصر بفتح القناة للملاحة العالمية ؛ إلا أن إسرائيل رفضتها .
- مناشدة السادات للرئيس الأمريكي «نيكسون» في ٢٥ مارس ١٩٧١، للقيام بمبادرة سعيا لإتمام «اتفاق مؤقت» وفقا لمضمون مشروعه السلمي الجزئي الذي أعلنه في ٤ فبراير ١٩٧١ . وجاء رد «نيكسون» للسادات في ٣١ مارس ١٩٧١، مرحبا باقتراح السادات، وتبع ذلك اتصالات مكثفة بين

[1] الفريق أ. محمد فوزى –حرب أكتوبر ١٩٧٣- مرجع سابق ص ١٩٣ – ١٩٦ .

«السادات والإدارة الأمريكية وإسرائيل، انتهت بإبلاغ السادات في ٢ إبريل ١٩٧١ بشروط إسرائيل من أجل التسوية وفتح القناة، وأهم هذه الشروط، أن تظل القوات الإسرائيلية في مواقعها، لتكون قناة السويس فاصلا بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية مع فتح القناة للملاحة العالمية . الأمر الذي رفضته مصر .

- حديث «السادات» لمجلة نيوزويك الأمريكية في ١٦ ديسمبر ١٩٧١، ويتضمن تفاصيل أكثر عن مشروعه الجزئي – الذي رفض سابقا – وتلويحه لمسألة فتح قناة السويس، في إطار قيام الولايات المتحدة بالضغط علي إسرائيل لقبول مبادرته المنوه عنها.
- زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمركية "روجرز" وبرفقته مساعده "سيسكو" يوم 1971/5/4؛ رغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بهدف تحقيق تسوية سلمية، وقد استقبله "السادات" ([1]).
- أن الخطة العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي صدَّق عليها «السادات»، باعتباره القائد الأعلي للجيش، تُوضِّح نواياه الحقيقية من الحرب . والتي عبَّر عنها صراحةً، سواء في مؤتمر «المجلس الأعلي للقوات المسلحة جلسة يوم ٣ يونيو ١٩٧١ وقال فيها : «أنتم مطالبون بالعمل في حدود الإمكانات المتاحة لكم، لو أنكم عبرتم القناة، واحتليتم عشرة سنتيمتر شرق القناة ؛ فإن ذلك سوف يُغيِّر الموقف السياسي دوليا وعربيا» . أو ما قاله في لقاءات أخري بالقادة مثل :«أنا مش عاوز منكم غير شبر واحد، وأنا أحل الموضوع، وأوفر دم أولادي في المعركة» وقول آخر : «كل اللي عاوزه منكم يا أولادي عشرة سنتيمتر في سيناء، وأنا كفيل أحل الموضوع سلمياً».
- ومن ثم، وفي ضوء تحديد "السادات" القاطع لهدف الجيش العسكري، جاء قرار القائد العام للقوات المسلحة بتحديد عمق العمليات الهجومية علي طول قناة السويس لتكون ١٠ – ١٢ كم فقط.
- كشفت طبيعة وماهية الخطة العسكرية، والتي حققت إرادة السادات من الحرب، عن عملية عسكرية محدودة، لتكون عنصرا من عناصر عملية سياسية ضخمة، يقوم فيها «السادات» بالدور المحوري الفاعل، بما يملكه من عبقرية سياسية فذة من خلال المفاوضات تحت الرعاية الأمريكية – في استرداد أرض الفيروز، وتصبح الأساس الذي تقوم عليه شرعيته فى حكم المحروسة، وكذلك شرعية خضوعنا للهيمنة الأمريكية.

---

[1] مذكرات الفريق أ. محمد فوزى وزير الحربية الأسبق ج٢ إستراتيجية المصالحة– مرجع سابق ص ١٩٧ .

- **ثانياً : مدي كفاءة وقدرة الجيش العسكرية في أكتوبر ١٩٧٣ :**

ليس هناك من هم أقدر علي تقييم كفاءة وقدرة الجيش العسكرية، أكثر من كبار القادة العسكريين الذين تولوا مناصب قيادية رفيعة تتيح لهم، ليس فقط الإطلاع على كل كبيرة وصغيرة تخص كفاءة وقدرة الجيش العسكرية ولكن أيضاً الإشتراك فى وضع خطط العمليات العسكرية . والفريق أ فوزى واحد من هؤلاء - لتوليه قيادة الجيش ووزارة الحربية منذ نكسة ١٩٦٧ وحتى ثورة السادات فى مايو ١٩٧١ - وقد تناول هذه المسألة وذكر الآتى :

- أن الخطة «٢٠٠» التي وضعتها هيئة عمليات الجيش في فترة توليه القيادة، وتهدف لتحرير سيناء حتي حدود مصر السياسية ما قبل النكسة، والمرحلة الأولي من «الخطة ٢٠٠» تسمي الخطة «جرانيت» وتهدف لتحرير الأرض من سيناء والوصول إلي شرق المضايق، أي الاستيلاء علي المضايق وتأمينها.

- تم الانتهاء من التدريب العملي المشترك للقوات المصرية، وكذلك الانتهاء من بناء وإعادة تنظيم وتسليح الجيش، هذا مع الاعتبار إلي أن التخطيط يشمل التنسيق مع القوات السورية – في الهدف والتوقيت – لتحرير الجولان، منذ أغسطس ١٩٦٩، عندما تم توحيد القيادة السياسية والعسكرية لمصر وسوريا، للعمل المشترك ضد إسرائيل .

- اعتمد قرار الزعيم بمعركة تحرير الأرض «في الخطة ٢٠٠» أساساً علي تفوق الجيش المصري استراتيجيا في الكم والكيف علي القوات الإسرائيلية، وعلي أن حرب الاستنزاف التي خاضها الجيش والشعب لثلاث سنوات، قد أضفت علي مصر موقفا يُتيح لها تحرير الأرض بالقوة بعد أن فشلت محاولة التسوية الشاملة عن طريق المفاوضات.

- النجاح الذي حققه الجيش المصري في العبور وتحطيم خط بارليف، بدون خسائر تُذكر ؛ يُثبت ويُؤكد أنه كان فى مقدور وكفاءة الجيش مواصلة التقدم، والاستيلاء علي الممرات، ذلك باستثمار النجاح بعد تحقيق المفاجأة بالاندفاع السريع نحو تحقيق الهدف التالي دون توقُّف « وهو هنا الاستيلاء علي الممرات» .

- الاستيلاء علي الممرات ضمن المرحلة الأولي من الخطة والتي سميت الخطة جرانيت، يحقق أهم مبادئ فن القتال في الحروب الحديثة، وهو ما راعته الخطة «٢٠٠ / عبدالناصر»، ووضعته في حسبانها ؛ إلا أن «السادات» غير هدف الخطة ليكون الاستيلاء علي شريط ضيق شرق القناة لا يتعدي من ١٠ – ١٢ كم . هذا وقد أضاعت الوقفة التعبوية للجيش هذه الفرصة ؛حيث فشلت الاحتياطيات التعبوية المدرعة حين تم دفعها إلي خط الممرات، فيما يُعرف

بالمرحلة الثانية من الهجوم، والتي جاءت تحت دعوي «تخفيف الضغط علي سوريا»( [1] ).

**ثالثاً : هزيمتان باسم ٥ يونيو ١٩٦٧:**

على الرغم من نجاح الزعيم جمال عبدالناصر في احتواء الآثار السلبية لهزيمة يونيو ١٩٦٧ علي وعي ووجدان المصريين، وعلى الرغم من أن نصر أكتوبر ١٩٧٣، جاء ليمحو كل الآثار السلبية علي الروح القومية والوطنية لتلك الهزيمة ؛ إلا أن نظام السادات، إستدعى هزيمة يونيو ١٩٦٧ مرة أخري، وطرح القضية علي الرأي العام في جميع وسائل الإعلام، في إطار سياق حقبة السبعينيات - الذي يختلف جذريا عن سياق الحدث الأصل «سياسيا واجتماعيا واقتصاديا» - بالإضافة إلي أن مفردات وعناصر الخطاب الجديد وأسلوب ونهج تناوله للحدث، كشف فيما يبدو، عن أن إعادة طرح هذه القضية – لم يكن بهدف تقديم رؤية جديدة لهزيمة ١٩٦٧، بقدر ما أنه جاء بهدف إحداث وصناعة هزيمة جديدة معنوية للشعب المصري، بإستخدام حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ ( [2] )؛ بتوظيفها لأغراض سياسية . الأمر الذى صنع هزيمتان باسم ٥ يونيو ١٩٦٧ وليست هزيمة واحدة :

- **الأولى :** "نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ العسكرية .
- **الثانيـة :** المعنوية، وقد صنعها "السادات" لتحقيق أغراضه السياسية .

- **نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ العسكرية "الأولي" :**

ونرى قبل طرح رؤية البشري في القضية التي نحن بصددها أن نتناول تحليل السياق المحيط بنكسة يونيو ١٩٦٧، وذلك التزاماً بمنهج البحث، وفي البداية، نشير إلي أن تحقيق النصر في أي حرب، مرتبط بتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية المرجوة من هذه الحرب . أى أن تحقيق النصر يعنى نجاح الدولة المنتصرة في فرض إرادتها علي الدولة المهزومة، وغالبا ما يتم تتويج هذا النصر في مؤتمر دولي، يظهر فيه المنتصرون وهم يذيقون عدوهم كأس الذل والهوان، في فخر وكبرياء. مثلما حدث في معاهدة "فرساى" ١٨ يناير ١٩١٩ ؛ حين انتصر الحلفاء علي المحور في الحرب العالمية الأولي. وقد حضر المؤتمر وفود إحدي وعشرين دولة، ولم يسمح لممثلي ألمانيا وباقي دول المحور المهزومة بالجلوس في المؤتمر ( [3] ). وهو الأمر الذي لم يحدث في نكسة ١٩٦٧، فلم يعلن إستسلام "مصر" وقبول الهزيمة، ورأى أن يترك القيادة لغيره . وبمجرد أن أعلن "الزعيم جمال عبدالناصر" علي الشعب

---

[1] نفس المرجع ص ٧١ – ٧٢ .

[2] الشعابين ج٢- مرجع سابق ص ١٣٦ .

[3] أكرم عبدالوهاب – تاريخ الحرب العالمية الأولى – مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع ط١ -٢٠١٠ ص٢٤٧ .

المصري تنحيه عن الحكم، استشعرت الجماهير المصرية، أن تنحّي الزعيم عن قيادة الأمة يعني : « تنحّي الناصرية عن سياسة الدولة » أي نهاية الناصرية . فجاء تمسُّك الجماهير المصرية بزعامة عبدالناصر واستمراره في الحكم، بمثابة تمسُّكها بالناصرية، وبكل سياساتها، وبما تتضمنه من عدم قبولها للهزيمة، ومن ثم لم يُعَد حدث ٥ يونيو ١٩٦٧ هزيمة للدولة المصرية بالمعني التقليدي الذي أوضحناه – لعدم استسلام الشعب لإرادة العدو – وإنما مجرد فقد لمعركة، يمكن أن تتبعها معارك أخري يستعيد فيها المصريون أرضهم المغتصبة .

وفي هذه المحنة، ظهرت أهم وأخطر وظائف الزعامة، ألا وهي بث روح الصمود وإرادة القتال والنصر في نفوس المصريين، والعمل علي استعادة ثقتهم في أنفسهم، واستبعاد كل مظاهر الإحساس بالهزيمة والانكسار والإحباط، فكان تسميته للهزيمة باسم «النكسة»، لاستبعاد التأثير السلبي، «لكلمة الهزيمة» في نفوس المقاتلين، ذلك أن ترديد كلمة الهزيمة، يعني حضور الفكرة بتأثيرها السلبي، وتشير في هذا الجانب إلى أن أمانة توثيق وتأريخ الأحداث التاريخية تفرض علينا الالتزام باسم «النكسة»، باعتباره اسما تاريخيا، جاء في سياق تاريخي محدد، وله مفهوم ومعني داخل ذلك السياق .

في إطار هذا السياق، الذي يتلخص في رفض المصريين للهزيمة، وتمسُّكهم بقيادة الزعيم جمال عبدالناصر ومن ثم بالناصرية يُمكننا نقد وتقويم مقولة البشري بأن هزيمة يونيو ١٩٦٧ أعطت السياسة الأمريكية موقع أقوي – بما لا يُقاس في مواجهة الناصرية - كي تعرض المقايضة : «سيناء في مقابل تصفية الناصرية»، فإذا كانت مصر فقدت سيناء في يونيو ١٩٦٧ في سبيل تمسُّكها بمبادئ الناصرية، وتحدِّيها للصهيونية الأمريكية، ثم ما كان من تمسُّكها – بعد الهزيمة – بزعامة عبدالناصر، بما يُثبت أيضا استمرار تمسُّكها بالناصرية . فكيف يُمكنها أن تتخلي عن «الناصرية» بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣، حتي وإن كان في مقابل عودة سيناء ؟! .

- **هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ المعنوية ( الثانية ):**

نستطيع نقد خطاب البشري بشأن هزيمة يونيو ١٩٦٧، في إطار السياق الذى تم فيه فتح ملف الهزيمة، وهو سياق سبعينيات عصر السادات، والتي تتلخص في مناخ الحرب الإعلامية المسعورة التي شنَّها النظام الساداتي علي «الناصرية» والزعيم عبدالناصر، والتى جاءت متلازمة ومرتبطة ترابطا وثيقا مع ما سماه البشرى بالمقايضة : "سيناء في مقابل تصفية الناصرية"، وكان أبرز أهداف هذا الملف : إظهار المفاضلة الفارقة بين نصر أكتوبر ١٩٧٣ المشرف بحسبانه جاء بفضل حكمة وذكاء وعبقرية السادات، وبين هزيمة يونيو ١٩٦٧ المهينة بحسبانها

جاءت بسبب رعونة وسوء إدارة الزعيم للأزمة ؛ ليبدو السادات في هذه المفاضلة رمزا للنصر والعلو والافتخار والزعيم رمزا للهزيمة والمهانة والانكسار، ولم يأت فتح ملف يونيو ١٩٦٧، بهدف التحليل والنقد، للوصول إلي السلبيات ونقاط الضعف لتلافيها مستقبلا، بقدر ما كان لمجرد التشهير بـ «الزعيم» و«الناصرية»، بهدف تصفية «الناصرية»، وهو مضمون ما أشار إليه البشري بأنه تم في السنوات التي تلت نصر أكتوبر مباشرة وفقاً للمقايضة : "سيناء في مقابل تصفية الناصرية" والمنوه عنها سابقا . كتب حسنين هيكل : هناك سبب وهدف لتثبيت حالة الهزيمة وتعميق الشعور بها حتى النخاع :

- وإذا تم النجاح فيه، فإن الأمة المهزومة فى أعماقها، راضية قابلة بأى حل تجود به سماحة الغالبين .
- وإذا وقع ذلك فإن أصدقاء هؤلاء الغالبين وحلفاءهم فى الداخل العربى، تخلو لهم الأرض وما عليها، وهو ما حدث فعلا، فما كادت جيوش الحرب تتوقف ؛ حتى بدأت جيوش النهب تزحف! .
- ويتفاعل هذا كله مع بعضه ومع الظروف ؛ فإن الأمة بعده أسيرة لحالة من الإحباط واليأس، مغلوبة على أمرها ولعله المطلوب ! .

لهذا يجيء التركيز على ١٩٦٧، لايجيء بقصد الدرس والاستيعاب ولا يجيء بقصد المراجعة والحساب، وإنما يجيء حملات بعد حملات، لا تُوقظ مستقبلا ولا تُقدِّم حلاً ؛ لأن المستقبل والحل لا يتحققان باستغلال الماضي لابتلاع الحاضر، ولكن يتحققان بتمكين الحاضر من هضم الماضى واستيعابه !، وهذه أهمية التجارب فى حياة الأمم وطريقها إلى القوة والحكمة ([1]) .

وفى إطار هذه الحملة المسعورة ضد «الناصرية»، ظهر تحالف «السادات» مع حركة الإخوان بعد إخراج كل أعضائها وقياداتها من السجون، وإعطائهم كافة التسهيلات والدعم لإعادة إنشاء تنظيمهم واطلاقهم في ممارسة نشاطهم السياسي والاجتماعي تحت رعاية نظامه الساداتي الجديد، وفي هذا السياق، إرتد الكثير من المثقفين والكُتَّاب والصحفيين، عن إيمانهم وانتمائهم للتيار الناصري، إلي الإيمان والانتماء لأحد التيارين اللذان كانا تحت رعاية "السادات" :"الإخوانى والليبرالى"، وكان البشري واحداً من هؤلاء المثقفين الذين تحوَّلوا إلي التيار الإخواني.

---

[1] محمد حسنين هيكل ـ الإنفجار ١٩٦٧ حرب الثلاثين سنة ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ط١ ١٩٩٠ ص ٢٠ ـ ٢١

## المطلب الثالث

## تقييم مفهوم الديمقراطية للبشري في إطار المنهج الإسلامي

تصدَّر البشري مجال الفكر السياسي الإسلامي، ليصبح واحداً من أهم رموزه، الأمر الذي يجعل تحليل ونقد مفهومه للديمقراطية، لابد أن يكون في إطار منهج الفكر السياسي للمسلمين، والذي وضعت أسسه ومبادئه د. مني أبوالفضل . ومن أهم مبادئ هذا المنهج : أن تُستنبط «مفاهيمه» من القرآن الكريم . وهو ما يفرض علي كافة المسلمين، فضلا عن المتصدرين للفكر السياسي للمسلمين، استخدام مفهوم «الشوري» كما هو وارد في القرآن الكريم، المناظر لمفهوم «الديمقراطية» الوارد من النموذج المعرفي المتذبذب «العلماني».

ويلاحظ، في مسألة استخدام غالبية المفكرين السياسين المنسوبين للإسلام - وعلي رأسهم البشري - أنهم يعتبرون استخدامهم "للديمقراطية" هذا، يأتي علي سبيل استخدام اللفظ الشائع لدي الرأي العام، باعتباره المرادف لكلمة «الشوري»، بمعني: أنهم حين يتكلمون عن «الديمقراطية»، فإنهم يقصدون مفهوم «الشوري» في الإسلام .إلا أننا فى تحليلنا وبحثنا لمفهوم "البشرى" للديمقراطية نجد أنه فى واقع الأمر يتبنى مفهوم الديمقراطية الليبرالية، كنموذج مثالي بكل مبادئه وآلياته ؛ بما يعطي «شرعية» للديمقراطية الليبرالية في الثقافة السياسية لمجتمعاتنا المسلمة، باعتبارها تُجسِّد مفهوم الشوري، وبما يُزيح مفهوم الشوري - كما فسَّره فقهاء الشريعة الإسلامية – جانباً في صورة لم يكن يحلم بها «الليبراليون» أنفسهم، الأمر الذي دفعهم للتجرُّأ باتهام الإسلام بأنه يُؤسس لتكوين مجتمعات مُستعبدة تُحكم بالديكتاتورية والاستبداد، وأن تاريخ الإسلام كله ظلم واستبداد من الحاكم للمحكومين، باستثناء فترة قصيرة، حكم فيها الخلفاء الراشدون، مع الاعتبار بأن الاستثناء يؤكد القاعدة ولا يُقاس عليه.

بمعنى : أن البشري في طرحه لكل أفكاره وأطروحاته في المرحلة الإسلامية، كان يُعلن بأنه ينطلق من مرجعية إسلامية، أي بالاستناد إلي نصوص من الكتاب والسنة، الأمر الذي يفهم منه المتلقي - وفقاً لمعنى ومدلول هذا الإعلان - أن أفكاره واجتهاداته بشأن الديمقراطية استنتجها من صحيح الدين ؛ فى حين أنه، لم يُقدِّم أي دليل علي توافق مفهومه للديمقراطية مع الإسلام، لا من الكتاب، ولا من السنة !! .

وسوف نقوم بتوضيح رأينا هذا وذلك بتحليل ونقد مفهوم البشري للديمقراطية في فترة ما بعد تحوله للإسلام، وفقا للأسس والمعايير التي يقوم عليها مفهوم «الشوري» في الإسلام، والتي أقرها علماء وفقهاء الدين الإسلامي، الذين استنبطوا أحكامها من مصادر التشريع الأصلية "الكتاب والسنة" . فمثلاً يذكر د.أحمد كريمة

أستاذ الشريعة والفقه المقارن بجامعة الأزهر أهم سمات الشورى فى الإسلام فى الآتى :

- الشورى جزء من الشريعة الإسلامية .
- الشورى ليست لإى فئة ؛ بل هى لفئة مؤهلة تسمى "أهل الحل والعقد" .
- الشورى ليست غلبة حزب على حزب ؛ بل تقويم رأى لمصلحة الجماعة .
- الشورى تتيح سوق البراهين ومناقشة الحجج والوصول إلى الرأى المستند إلى المصلحة، بما لا يتعارض مع الأصول والثوابت الشرعية ( [1] ) .

ويعرِّف د. أحمد كريمة "أهل الحل والعقد" بأنهم : العلماء ووجوه القوم ورؤساء الناس الذين يحصل بهم "القدرة والتمكين" وهما مقصود الولاية – أى الحكم – وذلك من المصلحة المرسلة . والمقصود بالعلماء ليس فقط علماء الدين ولكن العلماء من كافة التخصصات فى كل مناحى الحياة ( [2] ) .

ونظرا لإتساع أبعاد وجوانب هذا الموضوع ؛ فإننا سوف نقتصر علي تناول ثلاث مسائل، نري أنها تفي بالغرض وذلك من خلال المحاور الآتية :

- الأول : الصراع في ديمقراطية "البشري"، والتعاون في الشوري.
- الثانى : القرار الجمعي بين ديمقراطية "البشري" والشوري فى الإسلام .
- الثالث : المعارضة بين ديمقراطية "البشرى" و الشورى فى الإسلام.

**أولاً : الصراع في ديمقراطية البشري والتعاون في الشوري**

يتبني البشري مفهوما للديمقراطية في المرحلة الإسلامية يتمثل في :

●أن «الديمقراطية» هي أسلوب للتنظيم السياسي يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه، ويقوم هذا الأسلوب علي التنافس والصراع بين الأحزاب السياسية علي السلطة السياسية، أي أن فكرة التنافس والصراع هي الأساس الذي يقوم عليه مفهوم البشري للديمقراطية في المرحلة الإسلامية . ويتطابق مفهومه هذا، مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية الغربية، والذي كان قد تبناه في المرحلة العلمانية . وهو أحد مفردات النموذج المعرفي المتذبذب «العلماني»، الذي يعتبر «الصراع» هو المبدأ الذي يقوم عليه نظام الحياة، والمحرك والدافع الرئيسي لكل أنشطة الحياة، وهو قاعدة النظام الاجتماعي الذي تنبثق منه كافة الأنظمة الاجتماعية الفرعية.

---

[1] د. أحمد محمود كريمة – معالم الإسلام – مؤسسة التآلف بين الناس – ط ١ – ٢٠١٠ - ص ٣٢٤ .

٢ جماعة الإخوان رؤية نقدية – مرجع سابق – ص ٢١ .

● في حين أن مفهوم «الشوري» فى الإسلام يقوم علي مبدأ «التعاون» الذي يتناقض مع مبدأ «الصراع»، وهو أحد مفردات «النموذج الثقافي الوسطي»، الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي للشعوب المسلمة، وفي هذا النموذج، يُنظر إلي «الصراع» باعتباره حالة مؤقتة وطارئة، تظهر عند حدوث اختلال في أي جانب من جوانب المجتمع، تتولد عنه حالة «التدافع» لإعادة الأمور إلي نصابها، وتنتهي حالة «الصراع» أو «التدافع»- هذه بمجرد إعادة الأوضاع إلي نصابها.

**ثانياً : القرار الجمعي بين ديمقراطية البشري والشوري فى الإسلام**

يتبني البشري فكرة القرار الجمعي، كأحد مفردات نموذج الديمقراطية الليبرالية الغربية، باعتباره نموذجا تنظيميا، يصدر فيه القرار بالغلبة العددية، ويعني البشري بالغلبة العددية: «الكثرة» التي تُقاس «بالعدد»، بما يُفيد تجريد الأعداد عن أشخاصها، وأن التجريد يقتضي المساواة بين المعدودين . في حين أن مسألة كثرة الأعداد في إطار المنهج الإسلامي «للشوري»، ليست هي مناط الصواب، ذلك أن القرآن الكريم كان صريحاً في إبطال هذا الوهم . ونصوص آيات القرآن واضحة في التفرقة بين «أكثر الأقوال» وبين «أصوبها »، منها: «وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ... »، « أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ »، « وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ». وفي ذلك، جاء رأي الشيخ جمال الدين الأفغاني، يتفق مع رأي العلماء في صدر الإسلام، وكانوا يسمون العامة الجهلاء «بالغوغاء»، وهو الجراد المُخرِّب، وكان ابن عباس يقول : ما اجتمعوا إلي ضرُّوا، وما تفرقُّوا إلا نفعوا ([1]).

● وهو الأمر الذي يتعارض مع مفهوم البشري للقرار الجمعي الذي يري أنه نموذج تنظيمي، يصدر فيه القرار بالغلبة العددية، أي القياس بالعدد، بما يقضي بتجريد الأعداد عن أشخاصها، وبما يعنى المساواة بين المعدودين، وهو الأمر الذى لا يُقرِّه الإسلام، حيث يَعُد الإسلام بعض المساواة عدل، والبعض الآخر ظلم كبير، لأن مساواة من يستحق بمن لا يستحق هو الظلم بعينه :« قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ » [الزمر٩] وبأي منطق يُمكننا أن نسوِّى العالم بالجاهل، في مجال الرأي أو التشريع ؟! .

وفي ذلك يقول عباس العقاد : « ومتي تَبَيَّنت هذه الحقيقة، تَبَيَّنت حكمة الإسلام في الأمر بالشوري وفي التفرقة بين أكثر الأقوال وأصوب الأقوال، فإنما الصواب لأهل الذكر، وإنما الفضيلة ندرة في كل شيء، وإنما الشوري إجماع قوة ممن يُشير وممن يُشار عليه، وليست هي التناجز والتنابز بين هؤلاء وهؤلاء ».

---

[1] عباس العقاد - الديمقراطية فى الإسلام - مكتبة الإسرة مهرجان القراءة للجميع - ٢٠٠٤ ص ٦١ .

ويضيف العقاد : «إن "الديمقراطية السياسية" ديمقراطية حياة لا ديمقراطية حساب وميزان، ومتى تبينت هذه الحقيقة تبينت حكمة الإسلام في الأمر بالشورى وفي التفرقة بين كثير من الأقوال وصواب الأقوال، فإنما الصواب لأهل الذكر " فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُون " ( [1] ) . وإنما الفضيلة ندرة في كل شيء فيه فاضل ومفضول، وإنما الشورى اجتماع القوة ممن يشير وممن يشار عليه، وليست هي التناجز والتنابذ بين هؤلاء وهؤلاء»( [2] ).

● كل ذلك لا يعني أن الشوري في الإسلام لا تتضمن القرار الجمعي، ولكن في صورة مختلفة، لأنها تخرج من «النموذج الثقافي الوسطي»، خلاف نظيرتها التي أشرنا إليها . فالإجماع عند المسلمين إجماعان : خاص وعام : الخاص هو : « إجماع أصحاب الرأي في العلم والشريعة وذوي الحل والعقد»، والعام هو : «إجماع الخاصة والعامة والعلماء والجهلاء » . وإجماع الخاصة مطلوب في السيادة التشريعية، وإجماع الخاصة والعامة مطلوب في السيادة السياسية، ونموذج هذا الإجماع الأخير جاء في «المبايعة» والتي في صورة «الاستفتاء»- كما هو معروف اليوم- ويأتي هذا الاستفتاء تتويجا للمرحلة السابقة الأساسية في اختيار الحاكم وهي مرحلة إجماع الخاصة من ذوي أهل الحل والعقد، حيث لم يَعُد للعامة – في حقيقة الأمر – فرصة إعمال العقل والفكر في بدائل، ولكن فقط موافقة أو عدم الموافقة في قبول ذلك الشخص كحاكم ؛ فإذا تم إجماع العامة علي الموافقة، كان بها وإلا ؛ تم إعادة المرحلة السابقة، حتي يتم الإجماع بقبول جمهور العامة والخاصة علي هذا "الحاكم".

**ثالثاً : المعارضة بين ديمقراطية "البشرى" و الشورى فى الإسلام**

تبنَّى "البشرى" فكرة المعارضة فى الفكر الليبرالى الغربى . وقد أوضحت د. "نيفين عبد الخالق" أحد الاختلافات الفارقة بين الديمقراطية الليبرالية والشورى فى الإسلام تتمثل فى ظاهرة "المعارضة" وذلك فى الآتى :

أن المعارضة فى الديمقراطية الليبرالية تعنى وجود قوة سياسية اجتماعية، تشكِّل تنظيما سياسيا : "حزب"، كأحد الخصائص المميزة للديمقراطية الليبرالية، ويتحدد لها دور فى نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي، ففى الوقت الذى تتولَّى فيه أحد القوى السياسية فى المجتمع السلطة السياسية وإدارة كافة شئون الدولة، والتى تكون قد حازت على ثقة غالبية الناخبين من الشعب، من خلال انتخابات حرة ونزيهة – على أن تُعاد الانتخابات كل مدة زمنية محددة، يتقرر فيها القوة السياسية (الحزب) التى سينوط بها السلطة السياسية وإدارة كافة شئون الدولة، والتى تكون قد حازت على

---

[1] سورة النحل آية رقم٤٣ .

[2] نفس المرجع ص ٦٣ .

ثقة غالبية الناخبين من الشعب فى هذه الانتخابات – فى ذلك الوقت تقوم المعارضة بالدور المنوط بها وهو نقد وتقويم سلوك الحكومة القائمة بالسلطة السياسية وإدارة شئون البلاد .

ويلاحظ فى هذا النظام : أن القوى السياسية التى تتولَّى سواء السلطة السياسية أو المعارضة غير دائمة، فهى يُمكن أن تتغيَّر مع نتائج الانتخابات الدورية فى نهاية كل مدة مقررة، أى أن الاهتمام الأساسي موجه إلى الدور الذي يُشخِّصه أفراد متعددون في أوقات مختلفة، وما القوة السياسية المنوط بها السلطة السياسية أو المنوط بها المعارضة ؛ إلا مؤدين لدور ينجزونه .

أما نظرة الفكر الإسلامي للمعارضة، فإنه لم يكن معنيا بالدور كما هو الشأن بالنسبة للفكر الغربي، وإنما كان معنيا أساسا بالتصور الأمثل لشكل الحكم وشخص الحاكم، فبينما هذا الدور – في الفكر الغربي يتسم بعدم التشخيص- فهو دور يتبادله أطراف يكون التصاق أحدهم به رهينة زمن معين – نجد بالمقابل، أنه طالما كانت المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي موجه أساسا إلى الإهتمام بتصور أمثل او وجه نظر في شكل الحكم وشخص الحاكم، فهي ملتصقة ومشخصة بأطراف معينون؛ وهو ما يجعلنا قى مسألة "المعارضة" ؛ نتَّجه إلى أطراف معينون بالذات، يكونون هم المقصودون بذلك كالخوارج مثلا .

بالإضافة إلى أن فى معنى المعارضة فى الفكر الغربي، الاعتراف بتبادل الأدوار بين أطراف يشتركون في لعبة واحدة (السلطة) ؛ فإنه فى المقابل بمتابعة الفكر والتاريخ الإسلامي، يتضح لنا عدم الاعتراف بتبادل الأدوار هذه في الفكر السياسي الإسلامي .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه ثمة شيء آخر يمنع من قبول منطق تبادل الأدوار هذا في مفهمها الغربي . ذلك أنه استقر في الفكر السياسي الإسلامي عدم السعي لطلب السلطة، فطلب السلطة ممنوع أو مكروه ؛ ومن ثم فإن كافة حركات المعارضة فى العصور السابقة للمسلمين، كانت عنايتها أساسا موجهة إلى تطبيق تصورها الأمثل وليس من أجل السعي لطلب السلطة ( [1] ).

---

[1] د. نيفين عبد الخالق – المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي– رسالة دكتوراه عام ١٩٨٣ – ص ١٤ – ١٧ .